

هل تفضل الحكومة تكبد أعباء مالية إضافية وتعريض حياة المواطن للخطر على الاستجابة لمطالب النقابات؟

07 53% على الأقل من العاملات لا يتلقين نهاية الخدمة بعد
انتهاء أعمالهن

10 معبر الكرامة.. وهدر المال العام

12 مبادرات فردية لجمع الأرشيف الفلسطيني



متحفة الذاكرة والنصب التذكاري للنكبة

رولا سرحان

كان والدي، رحمه الله، عندما نتحدثُ سويةً عن معنى فلسطين، أو عن تاريخها العامر بالأحداث، يردد عبارة «إننا لو تخيلنا سوراً حول فلسطين يحيطها من شمالها إلى جنوبها لصارت فلسطين كلها متحفاً». وكنت، إذا ما زرتُ بيسان أو القدس أو سبسطية أو عكا أو أي مكان آخر، أتذكر تلك العبارة، ومفهمة والدي للمتحف، الذي لا تحتاجه فلسطين كي تكون متحفاً، إذ يُصبحُ التاريخُ محمولاً في المكان دون جهد أو إرهاق ودون مبالغةٍ أو اختزال. إذ يُصبحُ المكانُ، في لحظة الاقتراب منه، حراً في تنقله ما بين التاريخ والذاكرة معاً.

في فلسطين، حالةٌ خاصة ما بين علاقة المكان بالتاريخ، وعلاقة المكان بالذاكرة، إذ يُحملُ الاثنان معاً في حوارية يتبادلان فيها الأدوار، فيُصبحُ الحديث عن فلسطين تارةً حديثاً تاريخياً عن عصور وحقب يقفُ المكانُ شاهداً عليها؛ وتارةً يُصبحُ حديثاً من الذاكرة التي لم تنسَ بعد ماضيها الحاضر في حاضرها بسبب عدم إنهاء المظلمة التاريخية للفلسطينيين منذ 75 عاماً. فيما يُصبحُ الحديثُ في تارةٍ أخرى، حديثاً ينتجُ ذاكرةً الآن، التي ستُصبحُ ذاكرةً المستقبل، بسبب استمرارية الفعل الاستعماري لفلسطين الذي ينتجُ ذاكرةً جديدةً كل يوم عن النكبة. هذه الحالة الاستثنائية، هي التي تربك التفكير في فلسطين ومعناها لمن لا يفهمها. ويزيدُ من حالة الإرباك هذه خطاب فلسطيني سياسي يسيءُ توظيف الحالة الخاصة بفلسطين، عبر إساءة توظيف معنى النكبة في الخطاب الرسمي للسلطة الفلسطينية.

في بداية العام الحالي، طرحت الحكومة الفلسطينية مسابقةً لإنشاء نصب تذكاري للنكبة، صدرته وزارة الأشغال العامة والإسكان ببيان صحفي، مما جاء فيه: «أعلنت وزارة الأشغال العامة والإسكان، عن إطلاق الحكومة لمسابقة تصميم النصب التذكاري تخليداً لذكرى النكبة» ودعت الوزارة: «الفنانين والمعماريين والمصممين وطلبة الجامعات والمهتمين إلى تقديم مقترحات تأخذ بالاعتبار ما يلي: أن يعكس التصميم الألم الذي سببته النكبة لشعبنا؛ أن يحتوي التصميم على عناصر الرواية الفلسطينية المتعلقة بالنكبة واللجوء والنضال والأمل؛ ويكون مكان النصب التذكاري في حديقة الاستقلال/ رام الله والبيرة وأن يراعي [التصميم] طبيعة المكان والمحيط؛ (...). يتنازل المصمم الفائز، عن حقوق الملكية الفكرية للتصميم وحرية التصرف به وإدخال التعديلات عليه لصالح دولة فلسطين.»

بالتوقف عند هذا الإعلان، سنُصبحُ أمام ثلاثة إشكاليات أساسية. ولكن قبل الخوض فيها، علينا أولاً أن نضع أنفسنا في مواجهة موقفٍ مبدئي رافض لكل فكرة إنشاء نُصب النكبة. فبينما يجري تصوير الأمر على أن إنجازاً وطنياً بصدد التحقق متمثلاً في خلق «مكانٍ للذاكرة» على شكل نُصبٍ تذكاري يُعيدُ تذكير الفلسطينيين بالنكبة، فإن ما يجري فعلياً هو مسرحةٌ لحدث تاريخي عبر تحويله إلى فعالية احتفائية رسمية يجري الإعداد لها، وإطلاق مسابقة خاصة بها، واختيار المتسابقين فيها، وفرز التصميم، وتعديلها، واختيار مكان نُصب النُصب الفائز. والأقسى من ذلك كله، هو التوظيف التشويهي لمعنى النكبة وبالتالي معنى فلسطين.

أما إشكاليات الإعلان، إذا ما تفحصناه باعتباره خطاباً سياسياً، فإن الإشكالية الأولى، تتعلقُ بفهم المكان، الذي هو فلسطين، وعلاقتنا به. بحيث نُصبحُ أمام فلسطينيين؛ الأولى فلسطين التاريخية التي شهدت نكبة مزقت شعبها، والثانية «فلسطين القيادة الفلسطينية» التي ترى فلسطين المأمولة جزءاً من فلسطين النكبة. بحيث يُصبحُ نُصبُ نكبة فلسطين التاريخية، أداة ركلة للفارق في المساحة ما بين مكانين، وحدا قاطعا ما بين زمنين، زمنُ الماضي الذي يتم الإعلانُ عن انتهائه بانتهاء العلاقة مع فلسطين النكبة وتجميد حدثها النكبي كتاريخ انقضى ومضى، ويتم لغايات التذكير به إقامة النصب. وما بين زمن تحت هذا الزمن، يُعلن استمرارية الماضي الذي لم يصل بعد إلى صيغة تشكله النهائية، كي نفهم معناه الكلي، ويظل يتأرجحُ بنا بين الماضي والحاضر، اللذين يندمجان في كتلة زمنية واحدة يصعبُ فيها التمييز ما بين ماضي الفلسطيني النكبي وحاضره.

وهذا يحفز التفكير في فلسطيننا، فلسطين التاريخية، وعلاقتنا بها بطريقة تتجاوز الاختزال المادي الجغرافي لها كما يجري تحديده استعمارياً وفي أروقة السياسة الفلسطينية، ليكون تفكيراً يحفز الجانب المعنوي والعلاقة الروحية مع المكان بما هي علاقة قائمة على التذكر؛ فلسطين مكانُ معاناةٍ وألم، مثلما هي مكان حياة وانسراحة، فما يربط الفلسطيني بالمكان هو ذاكرته عن المكان وذكرياته التي يُشكلها فيه لتُصبح حكايته وتاريخه. فأصلُ العداوة الفلسطينية للصهيوني هي عداوة لها علاقة بهذا الجانب المعنوي المستند إلى ذاكرة الفلسطيني في المكان، وإدراكه لنجاح الصهيوني بإقناع العالم بأن علاقته هو الآخر بالمكان هي علاقة مُذكر لمكانه الذي طرد منه ويجب أن يعود إليه. لذلك، فإن مفهمة الذاكرة في اليهودية تحتل مكاناً بارزاً، بل وتقفُ في وجه التاريخ، وتمنعه من التسربُ إلى ذاكرة اليهودي والصهيوني، الذي يجب أن يظل متذكراً.

الإشكالية الثانية، تتعلقُ بمفهمة «الألم»، إذ تقفُ العبارة التي تتضمن شرط الألم في الإعلان في وجه المتلقي واجمةً، فهل يُمكنُ «عكسُ الألم» المستمر الذي يجرد شكله وتغير درجته كل يوم؟ ومن يملك مهارة قياس شدة الألم وقوته؟ ومن يفهم الألم إن كان منتهاياً أم مستمراً؟ وكيف يمكن عكس الألم المنفي أو الألم الذي وُلِدَ وعاش في الشتات؟ وكيف يُمكنُ قياس ألم أم الشهيد الذي سيرتقي غداً؟ ومن يحقُّ له، الآن، وضعُ شكل نهائي للألم، بينما الألم لم ينتهِ بعد؟

الإشكالية الثالثة، تتعلقُ بمكان النُصب، والذي سيكون في «حديقة الاستقلال»، فما بين اسم الحديقة ومكانها وواقعها علاقة طردٍ مستمرة، فهي تبعدُ أقل من كيلومترين اثنين عن «المقاطعة» مقر الرئاسة الفلسطينية، والذي ما زال مرتبطاً بذاكرة الفلسطينيين بحصار الرئيس الراحل ياسر عرفات فيه، وباجتياح رام الله والبيرة كما باقي الضفة الغربية عام 2002. وما زالت قرى رام الله وباقي المدن الفلسطينية ومخيماتها شاهدةً على حالة اللا-استقلال، والتي تترنح أمام الاقتحامات الإسرائيلية اليومية، وأمام مشاهد الاغتيال، والاعتقال، وتدمير البيوت، ومصادرة الأراضي. فماذا كان المقصود من عبارة: «أن يراعي [التصميم] طبيعة المكان والمحيط»؟ هل المقصود الطبيعة المعمارية الحداثية لـ «حديقة الاستقلال» التي تخرُجُ عن أي علاقة بالمشهدية الحقيقية لفلسطين، وبمحيطها الذكرياتي، ويحظى بمقبولية أن يكون مكاناً للترفيه المجاني وحيزاً للاغتراب عن واقع الفلسطيني المعيش؟ أم هل المقصود هو طبيعة ومحيط المكان الحقيقيان اللذان يستفزان الذاكرة على رفض المكان وتسميته، وما يجعله في تضادٍ مع ما يعيشه الفلسطيني يومياً من تجدد لمعنى النكبة كحدثٍ تُضخُّ فيه الحياة عبر عنفٍ يشكل المجال الحيوي للفلسطيني يتنفسه ويصوغ حياته.

يحتاجُ القائمون على هذه الفكرة للتوقف مطولاً أمام دوافع قرار إنشاء هذا النصب ومن يُخاطبون به بالأساس، فهل يتم تشييده لنخاطب به العالم ولنذكر بمعاناتنا، أم أننا نُخاطبُ به أنفسنا كمحاولةٍ لتخليد ذكرى النكبة في نفوسنا ونفوس أبنائنا؟ في كلتا الحالتين لن يحقق النصبُ غايته، لأن قرار إنشائه ينضوي على خلط لما يعنيه حدثٌ ما عندما يتحول إلى ماضٍ منتهٍ ليُصبح جزءاً من التاريخ، وما بين ماضٍ مستمر ما زال يصنع ويُشكل الذكريات حوله ولم يدخل بعد في طور المتحفية وإنشاء النصب أو يهدده شبحُ النسيان.

شوو ما كان بنكك! أنت والتاجر رحانين عند استخدام ماكينات بنك فلسطين



10

جوائز يومية بقيمة مشترياتكم
بحد أقصى 2000 شيكل لكل جائزة

VISA



easylife
سكوا



☎ 1700 150 150 | ☎ +970 593 666 666 | 🌐 www.bankofpalestine.com



إضراب نقابات المهن الصحية في مرافق وزارة الصحة

هل تفضل الحكومة تكبد أعباء مالية إضافية وتعريض حياة المواطن للخطر على الاستجابة لمطالب النقابات؟

أيمن خماش: هناك حالة من عدم الثقة بين النقابات والحكومة

مهند حبش: استمرار إضراب الصيادلة سيكبد الحكومة أعباء مالية إضافية

عوف عوض الله: إذا استمر هذا الوضع فنحن ذاهبون إلى أزمة في توفر بعض الأصناف من الأدوية الضرورية

بسام النوباني: نحن أصحاب حقّ وعلى موقفنا سنبقى ثابتين

للإضراب.

نقابة الصيادلة، قالت إن خطواتها الأخيرة بشأن الإضراب، تتمثل بعدم التوجه إلى أماكن العمل لكافة الصيادلة العاملين في وزارة الصحة والوزارات الأخرى، ووقف كامل لكافة المهام والأعمال في جميع الدوائر والوحدات دون استثناء وعدم المشاركة في اللجان والاجتماعات. بالإضافة إلى عدم التوجه إلى أماكن العمل ووقف كامل لأعمال الصرف والاستلام من الموردين، في الإدارة العامة للمستودعات المركزية، على أن يقوم مدير مستودعات الأدوية المركزية بالتنسيق مع مدراء الصيدلة في المستشفيات بتحديد يوم واحد فقط خلال الأسبوع لصرف الأدوية الطارئة لإنقاذ الحياة.

وبشأن الرعاية الصحية الأولية، قررت النقابة عدم التوجه إلى أماكن العمل ووقف كامل لكافة الأعمال. وبما يتعلق بالمستشفيات؛ أعلنت نقابة الصيادلة، وقف العمل في المستشفيات باستثناء الصرف للمرضى المنومين من مرضى الأورام ومرضى الدم والكلية، ويلتزم الصيادلة بصرف الأدوية الكيماوية لمرضى الأورام دون حلها، كما ويقوم مدراء الصيدلة في المستشفيات بالتنسيق وإجراء الترتيبات لضمان تنفيذ البنود الواردة في إعلان النقابة.

ولاحقا للخطوات السابقة، أعلنت نقابة الصيادلة بعد طلب من مفوضية المنظمات الشعبية في حركة فتح تعليق خطواتها التصعيدية في 30 نيسان وحتى الأول من مايو 2023، وقررت عودة الرعاية الصحية والتوجه إلى العمل لجميع الصيادلة والقيام بجميع أعمال الصرف للجمهور، والتوجه إلى الوزارة مع إثبات بصمة دخول الساعة الثامنة وبصمة مغادرة الساعة الثانية عشرة والنصف دون القيام بأي عمل أو معاملات أو اجتماعات أو ورشات أو غيرها، وبما يتعلق بمستودعات الأدوية المركزية، قررت التوجه للمستودعات المركزية مع إثبات بصمة دخول الساعة الثامنة وبصمة مغادرة الساعة الثانية عشرة والنصف دون القيام بأي استلام أو تسليم

خلال نيسان الماضي، أعلنت ثلاثة من نقابات المهن الصحية، إضرابها في كافة مرافق وزارة الصحة الفلسطينية، بسبب تنصل الحكومة الفلسطينية من تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقات الموقعة مع هذه النقابات، التي أكدت في حديث لـ "صحيفة الحدث" أن الحكومة الفلسطينية أجبرتها على الوصول إلى مرحلة الإضراب، التي لم تكن تنوي الوصول لها لولا تجاهل وتنصل الحكومة من التفاهات بشأن حقوق المنتسبين لهذه النقابات من موظفي القطاع العام والتي تؤثر بشكل مباشر على المواطنين ومتلقي الخدمات الصحية.

خاص الحدث

الاجتماع منذ أكثر من عام. وأوضح خماش، أن النقابة أصدرت أكثر من بيان، واحد منها مشترك بين نقابة الصيادلة ونقابة أطباء الأسنان "أكدنا فيه على مطالب النقابتين، وكنا قد وقعنا مسودة اتفاق في مكتب وزيرة الصحة بوجود ممثل عن رئيس الوزراء وجهات أخرى، وللأسف لم يتم توقيع الاتفاق النهائي ولم يتم تنفيذ مسودة الاتفاق، وجميع المهن الصحية تم صرف رواتبها بالإضافة لعلاوة طبيعة المهنة باستثناء الصيادلة وأطباء الأسنان".

وحول وجود خشية لدى النقابة من اللجوء للقضاء لوقف الخطوات التصعيدية كما حدث مع العديد من النقابات في وقت سابق، قال: كل الاحتمالات واردة، وللأسف الحكومة تواجه نوعا من عدم الثقة مع النقابات لعدم التزامها بالاتفاقيات وعدم تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع النقابات، ونحن كنقابة صيادلة على مدار السنوات الماضية لم يصدر أي بيان بخصوص الإضرابات رغم إضراب جميع نقابات المهن الصحية لفترات طويلة، لأننا لم نرغب في الضغط على الحكومة، ولكن الحكومة أجبرتنا ودفعتنا

نقابة الصيادلة، التي أوقفت عمل منتسبيها في مرافق وزارة الصحة منذ أسابيع، قال نقيبها د. أيمن خماش لـ "صحيفة الحدث" إن الإضراب الذي تخوضه النقابة اليوم سيبقى قائما حتى استجابة الحكومة لمطالبها وتنفيذ مسودة الاتفاق الموقعة بينها وبين وزارة الصحة برفع علاوة طبيعة العمل بنسبة 30%، على أن تلتزم بصرف 5% من علاوة طبيعة العمل بدءا من مارس 2023، والتزام الحكومة بتنفيذ النسبة المتبقية عند استقرار الوضع المالي للحكومة.

وأكدت نقابة الصيادلة، أن مجلس النقابة رغم وصوله لمرحلة الإضراب، إلا أنه حريص على مهنة الصيدلة وعلى مصلحة الصيادلة وكذلك حريص على مصلحة وصحة المواطن الفلسطيني في الوقت ذاته، وطلبت النقابة عقد اجتماع مع رئيس الوزراء بخصوص مطالبها، إلا أنه تم تجاهل مطالب النقابة جميعها وتجاهل عقد



أيمن خماش



مهند حبش



عوف عوض الله



بسام النوباني

الطبية، أن بعض المرضى لم يحصلوا على أدويتهم من وزارة الصحة بسبب عدم وصول الأدوية للمديريات وبالتالي عدم صرف هذه الأدوية، إلى جانب معاناتنا في فلسطين من أزمة دوائية في بعض الأدوية إلى جانب أزمة التوريد المتراكمة بسبب الديون، والآن لا يوجد من يستقبل البضائع أو يستلم الأدوية، والاستلام المتواصل بشكل جزئي لن يكون كافياً لاستلام كافة الأدوية الموردة من كافة الشركات، وهنا لا يحصل المرضى على الأدوية فيما لو استمر هذا الإضراب.

وفيما يتعلق باستمرار الإضراب فإن حبش يرى أن حالات المرضى ستتفاقم وستتعطل وستزيد سوءاً وهو ما يضطر الحكومة إلى تحويل هؤلاء المرضى بسبب عدم توفر الأدوية في وزارة الصحة إلى القطاع الخاص، وهو ما سيكبد الحكومة تكاليف مالية إضافية، بالإضافة إلى تعطيل الرقابة الدوائية التي لها دور في التفتيش والرقابة على الأدوية المتداولة في الأسواق، وبالتالي تعطيلها يعطي فرصة إلى مهربي الأدوية (تجار الدم) من أجل إدخال الأدوية غير الشرعية والمزورة والمهربة غير المضمونة كفاءتها وفعاليتها وغير آمنة، وبالتالي كل من يستخدم هذه الأدوية ستسوء حالته وسيضطر إلى تلقي العلاج في مرافق وزارة الصحة وهو ما سيكلف الحكومة أعباء مالية إضافية.

وأوضح حبش: دائرة التسجيل الدوائي في وزارة الصحة لها علاقة في الأدوية المتداولة واستيراد الأدوية، وهناك بعض التغييرات على الأدوية أثناء تداول الدواء واستيراده، من إضافة معلومات أو استخدامات للدواء أو شطب استخدامات وغيرها، وهذه التغييرات تحتاج إلى موافقة ومصادقة دائرة التسجيل عند الاستيراد، وإضراب الصيدلة يوقف عملية المصادقة هذه، وهو ما يحد من وجود وتوفر الأدوية في الأسواق والبديل يكون إما الحصول على الأدوية من الدواء الوطني إذا كان هناك بديل وطني وهو أمر مرحب فيه، ولكن الأدوية التي لا بدائل لها وهي كثيرة خاصة أدوية أمراض السرطان والمناعة وزرع الأعضاء وأمراض الدم والجراحات والعمليات وغيرها، البديل إما الحصول على الأدوية من الوكيل الإسرائيلي وهذا فيه اعتداء على حقوق الوكلاء في فلسطين، وطريقة النقل فيها غير مضبوطة وغير مضمونة بالموصفات المطلوبة في تخزين ونقل هذه الأدوية، وبالتالي تتأثر جودة وفعالية الأدوية، بالإضافة إلى إعطاء فرصة للأدوية الإسرائيلية لأن يزيد رصيدها في السوق الفلسطيني وهذا يؤثر على الاقتصاد الوطني ويعطي حصة للأدوية الإسرائيلية أكبر من الحصة الموجودة أصلاً لأنها ستحل مكان الأدوية المستوردة التي لا توجد إمكانية لاستيرادها بسبب إضراب الصيدلة.

إضراب الصيدلة ينذر بنقص توفر حليب الأطفال

بحسب حبش، فإن موضوع حليب الأطفال كذلك سيتأثر بإضراب الصيدلة، كونه له حالة خاصة وشروط خاصة للاستيراد وهو بحاجة إلى موافقات دائمة ومتواصلة من وزارة الصحة للحصول على أذن الاستيراد والموصفات وتغيير المواصفات، وسنواجه نقصاً في وجود حليب الأطفال في الأسواق الفلسطينية مثل الأدوية والمستحضرات الطبية الأخرى، وجزء منها سيكون موجوداً على الموانئ يتم دفع أراضيات ورسوم حاويات وتخزين على الموانئ بسبب عدم القدرة على إنهاء وإنجاز الوثائق المطلوبة، وهو ما يزيد التكاليف على الأدوية المستوردة وحليب الأطفال.

ووفقاً لحبش، فإن تعطيل العمل في دوائر التراخيص للمؤسسات الصيدلانية التي تضم مصانع الأدوية وشركات الأدوية والصيدليات الخاصة والعامّة

للأدوية أو أي عمل آخر. أما ما يتعلق بالمستشفيات التوجه مع لإثبات بصمة دخول الساعة الثامنة وبصمة مغادرة الساعة الثانية عشرة والنصف دون القيام بأي عمل مع بقاء صيدلية العيادات الخارجية مغلقة (الصرف للجمهور).

وأكدت رغم تعليقها للخطوات ليومين فقط، أن خطوات تصعيدية جديدة سيتم إقرارها من بينها تنظيم اعتصام مركزي يشارك فيه الصيدلة الموظفين في القطاع العام والخاص.

وفي الثاني من مايو 2023؛ عادت خطوات الصيدلة التصعيدية، وقالت النقابة، إنها أبدت مرونة في التعامل مع الوسطاء الذين حاولوا التدخل مع الحكومة ووزارة الصحة لتحقيق مطالب الصيدلة إلى أنه "أصبح جلياً تنصل الحكومة من تحقيق هذه المطالب".

الخطوات ستشمل؛ عدم التوجه لأماكن العمل لكافة الصيدلة العاملين في وزارة الصحة والوزارات الأخرى وجميع المرافق والدوائر ووقف كامل لكافة المهام والأعمال في جميع الدوائر والوحدات وعدم المشاركة في اللجان والاجتماعات، وبما يتعلق بالرعاية الصحية قالت إنه لن يكون هناك توجه للعمل، من كافة الصيدلة مع احتفاظ كل صيدلي بعهدته وفق القانون وحسب الأصول وعدم تسليمها تحت أي ظرف خارج عن القانون، محملة الوزارة المسؤولية الكاملة عن أي خلل قد ينتج في صرف الأدوية وتداولها وتخزينها.

وطالبت النقابة منتسبيها بالدوام في مستودعات الأدوية من أجل صرف الأدوية الطارئة للمستشفيات وأدوية زراعة الكلى، كما وقرّر مجلس النقابة تنظيم وقفة احتجاجية واعتصام أمام مجلس الوزراء احتجاجاً على عدم استجابة الحكومة لمطالب الصيدلة في القطاع الحكومي. وأكد مجلس النقابة، رفضه كافة الضغوطات والتهديدات التي تمارس ضد الصيدلة لوقف خطواتهم التصعيدية.

إضراب نقابة الصيدلة كان مقلقاً بالنسبة لبعض القطاعات، التي بعثت برسائل إلى مجلس الوزراء ومكتب محمد اشتية، طالبت فيها بالعمل على إنهاء أزمة نقابة الصيدلة التي لها تأثيرات جمة على القطاع الدوائي في فلسطين إضافة إلى تأثيراتها على حياة المواطنين الذي يواصل مجلس الوزراء تجاهلها بعدم الاستجابة لمطالب نقابة الصيدلة.

مهند حبش، المدير التنفيذي لاتحاد موردي الأدوية والتجهيزات الطبية، قال في لقاء خاص لـ "صحيفة الحدث"، إن الاتحاد بعث بكتاب رسمي إلى مجلس الوزراء مؤخراً بخصوص إضراب نقابة الصيدلة أوضح فيه مخاطر استمرار الإضراب، وطالب فيه بالتدخل السريع لإنهاء الإضراب والإجراءات النقابية والوصول إلى تسوية عادلة ومنصفة للطرفين، "ونحن نعتبر الصيدلة مظلومين، وخاصة وأن عددهم ليس كبيراً ما يجعل الحكومة تستهين بمطالبهم رغم تأثير إضرابهم الكبير، ولكن هذا العدد القليل يؤثر على قطاعات كثيرة ويشكل خطورة على حياة المرضى".

أعباء مالية إضافية على الحكومة

وقال حبش: إضراب نقابة الصيدلة طالبوا فيه بتحقيق مطالب تتعلق بالعاملين في هذه المهنة، وعندما خاضت النقابة إضرابها منذ أسابيع تأثرت القطاعات التي تعمل أو لها ارتباط وتواصل مع وزارة الصحة، وكل من كان بحاجة إلى أدونات أو تراخيص من دوائر وزارة الصحة التي يعمل بها الصيدلة تعطل عمله، وأبرزها مستودعات الأدوية والمستشفيات والمراكز الصحية وعيادات الطوارئ واستلام وتسليم الأدوية وصرفها. وأضاف المدير التنفيذي لاتحاد موردي الأدوية والتجهيزات

تجاوب في البداية وعودات، ولكن عندما تم الصرف للنقابات الأخرى ولم يتم الصرف لموظفي النقابة في وزارة الصحة سعدنا من خطواتنا وإجراءاتنا، وتم توقيع مسودة تفاهم مع وزارة الصحة بحضور مستشار رئيس الوزراء وجهة ضامنة للمسودة، وتفاجأنا في شهر 3 أن قسيمة الراتب لم تتضمن تنفيذ التفاهمات، وأدركنا أنها كانت مجرد وعودات وحبر على ورق، وهو ما أجبرنا على إعلان خطواتنا التصعيدية وخضنا وما زلنا نخوض إضرابا شاملا سيصل إلى اعتصام أمام مجلس الوزراء خلال أيام. وقال: نحن أصحاب حقّ وعلى موقفنا سنبقى ثابتين.

وشدد نقيب أطباء الأسنان د. النوباني، على أن الحالات الطارئة مستثناة، "ونحن في القطاع الخاص جاهزون للتعاون والتعامل معها والمساعدة بخصوصها، وحياة المواطنين أهم من كل الحقوق والمطالب".

فنيو التصوير.. خطوات تصعيدية

نقابة أخصائيي وفنيي التصوير الطبي الفلسطينية هي الأخرى، أصدرت مؤخرا بيانا أعلنت فيه شروعها بخطوات تصعيدية في ظل تنصل الحكومة من الاتفاقيات المبرمة معها بما يخص حقوق أخصائيي وفنيي الأشعة والتصوير الطبي، مؤكدة رفضها كافة أشكال "الظلم والاضطهاد" وأن لديها الكثير من الخيارات.

خطوات نقابة أخصائيي وفنيي التصوير الطبي، تمثلت ب إغلاق أقسام الأشعة وتوقفها عن العمل في الرعاية الصحية الأولية مع عدم التوجه للعمل، وبما يتعلق بموظفي العقود، والبنك الدولي وعقود الديوان الجديدة في هذه المراكز والمستشفيات التوجه مع التوقف عن العمل، وإغلاق أقسام الأشعة والتوقف عن العمل في أقسام الطوارئ والولادة الآمنة مع عدم التوجه باستثناء موظفي العقود بمختلف أنواعه، وقررت النقابة عدم التوجه للعمل بالنسبة لأخصائيي التصوير الطبي في دائرة الأشعة والرقابة والمركز الوطني للإدمان والمستودعات المركزية، واستقبال مرضى السرطان والكلية فقط في أقسام التصوير بالرنين المغناطيسي في المستشفيات الحكومية.

وقررت النقابة، وقف تصوير العمليات بكافة أنواعها باستثناء حالات إنقاذ الحياة، ووقف تصوير مرضى العيادات الخارجية في المستشفيات، ووقف المواعيد المبرمجة على أجهزة التصوير الطبقي، وعدم توجه رؤساء الأقسام في كافة مرافق وزارة الصحة للعمل، على أن تلغى كافة الاستثناءات باستثناء حالات إنقاذ الحياة ومرضى السرطان والكلية والعناية المكثفة والأطفال حديثي الولادة والمدن التي تتعرض لأحداث أمنية، لكنها أعلنت في وقت لاحق عن تحقيق جزء من مطالبها بقرار من مجلس الوزراء.

الحكومة تتجاهل مطالب النقابات

والضحية المواطن!

من جانبهم، تدمر مواطنون، التقتهم "صحيفة الحدث" في مجمع فلسطين الطبي، من وقف بعض الخدمات الطبية بسبب إضراب النقابات، ألقى بعضهم اللوم على النقابات بسبب وقف عملها في مرافق الوزارة على خلفية مطالبتها بحقوق منتسبيها، فيما حمل آخرون وزارة الصحة والحكومة الفلسطينية المسؤولية الكاملة بسبب تعطل الصيدليات وعيادات طب الأسنان، مؤكداً أن هذا الأمر يلقي بثقل على كاهل المواطن ومطالبين بالاستجابة لمطالبات نقابات المهن الصحية لتقديم أفضل خدمة للمواطن، وعدم ترك المواطنين بلا خدمات. وحاولت "صحيفة الحدث" التواصل مع وزارة الصحة الفلسطينية ومجلس الوزراء الفلسطيني بخصوص إضراب نقابات المهن الصحية لما لها من تأثير على المواطنين؛ دون رد.

55% من السوق المحلي، ولكن إذا استمر هذا الوضع، نعم نحن ذاهبون إلى أزمة في توفر بعض الأصناف من الأدوية الضرورية والتي قد تتوقف عن الإنتاج نتيجة لهذه الأزمة، وخاصة فيما يتعلق بالالتزام بالتوريد لمستودعات وزارة الصحة، كما أن عدم استلام الأدوية في مستودعات وزارة الصحة سيفاقم موضوع النقص الكبير في الأدوية.

ووجه عضو الله نداء عاجلاً لضرورة الإسراع في إيجاد حلول لهذه القضية، لما لها من تداعيات سلبية على عملية سير الإنتاج الدوائي الوطني، وأهمية حماية هذا القطاع الوطني من التراجع، والاحتكام للغة الحوار والنقاش للخروج بنتائج ترضي الجميع.

خسائر.. وضغوط من وزارة الصحة

نقابة أصحاب شركات ومصانع ومستودعات التجميل، أصدرت بياناً هي الأخرى قالت إنه جاء "بعد أن استنفدنا كافة الاتصالات والمناشآت لجميع الأطراف ذات العلاقة بحل المشكلة التي هي بمثابة أزمة كبيرة تعصف بالشركات ومستودعات ومصانع التجميل في فلسطين دون أي اهتمام واعتبار لحجم هذه المشكلة من قبل كافة الجهات الرسمية والنقابية لحل هذه الأزمة"، مضيفة، أن جميع الشحنات العالقة في الموانئ والتي تقدر بخمسين حاوية تقريبا لم تحصل على ختم وإذن دخول للبضائع من وزارة الصحة الفلسطينية نتيجة إضراب نقابة الصيادلة وتم تقدير حجم الخسائر حتى تاريخ 2023/05/02 لهذه الشركات بمئة ألف دولار حتى تاريخه والتي هي بازياد يومي نتيجة زيادة عدد الشحنات الواردة للموانئ وكذلك عدد الأيام والغرامات على أرضيات الموانئ والغرامات على تأخير الحاويات إضافة إلى تلف البضائع وخصوصاً أنها منتجات تجميل وستتعرض لفترة طويلة لدرجة الحرارة داخل الحاويات. وأكدت النقابة، على حق كافة النقابات الوطنية في الاحتجاج والمطالبة بحقوقها المشروعة دون المساس بحقوق النقابات الأخرى، مطالبة وزير الاقتصاد خالد العسيلي بالتدخل فوراً من أجل حماية هذا القطاع من الخسائر التي لحقت به خلال الشهر الأخير وأن هذه الخسائر هي بمثابة كارثة على هذا القطاع وكذلك وزيرة الصحة مي كيلة وكافة الجهات في وزارة الصحة الذين وعدو بإيجاد حلول وحتى اللحظة لم يتم أي رد بخصوص هذه الأزمة.

وشددت على أن النقابة تتعرض من عدة سنوات لضغوط من وزارة الصحة في إجراءات التسجيل والمدد الطويلة لفترات التسجيل والرسوم العالية التي فرضها وزارة الصحة على هذا القطاع وأنها اليوم وبيجام أعضاء الهيئة العامة نضم صوتنا إلى كافة النقابات في مطالبهم، مؤكدة على أن النقابة وبعد التشاور مع أعضاء الهيئة العامة ستتخذ عدة خطوات احتجاجية وقانونية سيتم الإعلان عنها لاحقاً.

اتحاد الصيادلة العرب من جانبه، أهاب بالمسؤولين في السلطة الفلسطينية، وخاصة وزيرة الصحة والحكومة الفلسطينية، بالعمل على دعم الصيادلة في القطاع الحكومي باعتبار الصيادلة العمود الفقري للرعاية الصحية والأمن الدوائي القومي العربي. وأكد اتحاد الصيادلة العرب وقوفه مع الصيادلة في وقفهم السلمية للمطالبة بحقوقهم المشروعة، مطالباً المسؤولين الفلسطينيين بسرعة تلبية مطالبهم وحقوقهم.

التفاهمات والعودات من الحكومة

مجرد حبر على ورق

من جانبه، أكد نقيب أطباء الأسنان الفلسطينيين، د. بسام النوباني في لقاء خاص مع "صحيفة الحدث"، أن النقابة حاولت بكل الطرق الدبلوماسية تحصيل حقوق منتسبيها العاملين في وزارة الصحة. قائلاً: كان هناك

والمستشفيات والعيادات والمراكز الصحية ومستودعات اللوازم والمكملات الغذائية والأجهزة الطبية، وعند تعطل دائرة التراخيص فإن الشركات تكون غير قادرة على تقديم تراخيص العمل ومزاولة المهنة لشركاتها ومؤسساتها وتوقف إنجاز المعاملات أو نقص في أوراق إنجاز المعاملات.

وأردف حبش، أن الاتحاد طالب بالحفاظ على حياة المرضى وإعطاء الحقوق لأصحابها، وإيجاد حلول مرضية لإنهاء الإضراب ونحن جاهزون للتدخل والتعاون بالإمكانيات المتاحة لدينا من أجل إنهاء هذا الإضراب. اتحاد الصناعات الدوائية، قال في رسالة له بعث بها إلى مجلس الوزراء وصلت نسخة عنها "صحيفة الحدث"، إن هناك تأثيراً سلبياً لهذا الإضراب على القطاع الدوائي ومنها عدم حصول الشركات على أدونات استيراد للمواد الخام الأمر الذي سيؤثر سلباً على صناعة الأدوية في فلسطين، بالإضافة إلى عدم إيراد تشغيلات الأدوية وهي عملية ضرورية للإنتاج، وكذلك تكس شحنات الأدوية في المعابر ودفعت تكاليف الأرصيات باهظة الثمن، وعدم إمكانية الحصول على أدونات الإدخال وهو ما يعيق استلام الأدوية وصعوبة إدخال مواد التشغيل. وطالبت مجلس الوزراء بحل قضية نقابة الصيادلة بالشكل المطلوب بما يمكن من استكمال سير الإنتاج والاستيراد الدوائي بالسلاسة المطلوبة ووقف التأثير السلبي لهذا الإضراب على القطاع الدوائي.

من جانبه، قال مدير عام اتحاد الصناعات الدوائية عوف عوض الله، إن هناك أهمية كبيرة لإنهاء خطوات نقابة الصيادلة التصعيدية بأسرع فرصة ممكنة وبالشكل المطلوب؛ لما لها من تأثير سلبي كبير على قطاع صناعة الأدوية، والتأثير كذلك على عملية سير الإنتاج، بسبب عدم حصول شركات الأدوية على أدونات استيراد المواد الخام الضرورية في عملية الإنتاج من قبل الإدارة العامة للصيادلة في وزارة الصحة، بالإضافة إلى تكس الشحنات والمواد في المعابر، وتحمل الشركات تكاليف باهظة ثمناً للأرصيات، وذلك نتيجة لعدم تمكن الشركات من الحصول على أدونات إدخال مواد التشغيل.

مطالبات بحل عاجل للأزمة

وأوضح، أن الرسالة التي خاطب بها الاتحاد مجلس الوزراء أشار فيها إلى التأثير السلبي لهذا الإضراب على قطاع الصناعات الدوائية، وخاصة فيما يتعلق بموضوع نقص المواد الخام، وإبراء تشغيلات الأدوية، والتكاليف الباهظة ثمن الأرصيات لبقاء الشحنات في المعابر وتكدسها، مشيراً إلى أن هناك تفهماً لهذا التأثير، "ونأمل إيجاد الحلول بأقرب فرصة ممكنة، ومن هنا نوجه نداء لكافة الأطراف بضرورة إيجاد الحلول والاحتكام للغة الحوار والخروج بنتائج ترضي الجميع تفادياً للمزيد من الخسائر على الجهات كافة، وخاصة قطاع صناعة الأدوية".

وأشار عوض الله إلى أن الإدارة العامة للصيادلة في وزارة الصحة هي المسؤولة عن إصدار أدونات الاستيراد للمواد الخام، وإصدار إبراء تشغيلات الأدوية وهي عملية ضرورية للإنتاج، وهو الأمر الذي أثر بشكل سلبي على الصناعة، وأدى إلى توقف إنتاج بعض الأصناف من الأدوية لدى العديد من المصانع، وذلك لشح المواد الخام، وتكدسها في المعابر، كما أن عدم إمكانية الحصول على أدونات الإدخال أعاق بشكل كبير استلام الأدوية في مستودعات وزارة الصحة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى نقص حاد وخطير في الأدوية واللوازم الطبية، وأن نقص هذه الأدوية والمستلزمات هو أكثر خطورة من أي شيء آخر، ويمس عصب حياة المواطنين ويسلبهم أبسط حقوقهم في الحصول على العلاج.

وأوضح مدير عام اتحاد الصناعات الدوائية في لقاء خاص مع "صحيفة الحدث"، أن لدى فلسطين قطاع دوائي مقاوم وكبير في الأداء قياساً بالمصانع في دول العالم وقدرتها، حيث يغطي قطاع صناعة الأدوية في فلسطين

عاملات فلسطينيات يتعرضن لانتهاكات صارخة من الاستغلال والابتزاز والتنمر والتحرش الجنسي

53% على الأقل من العاملات لا يتلقين نهاية الخدمة بعد انتهاء أعمالهن

سعد: الطرد من العمل على خلفية المطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجور أو التعرض للتحرش يعتبر فصلا تعسفيا

د. حمد: التحرش والكاميرات والتنمر قضية مفصلية ومركزية تنافس هويتنا الثقافية والاجتماعية والحقوقية

البرغوثي: ضرورة الإسراع الجدي لإنشاء نظام الحماية الاجتماعية واتباع عقوبات رادعة لمنتهكي الحقوق وتطوير التشريعات للحد من ظاهرة العنف والتحرش في أماكن العمل

على عاتقي مسؤولية حياتهما، توجهت للعمل في «إسرائيل» وفي 5/3/2002 الساعة الرابعة صباحا أذكرها تماما انتقلت لعبور الحاجز العسكري الاحتلالي في بيت سيرا القريبة من رام الله، تواصلت مع المشغل الذي لا أعرفه، فنقلوني إلى مصنع في مدينة اللد وهو عبارة عن مطعم والعمل فيه يبدأ من الساعة 5 صباحا وحتى التاسعة ليلا اشتغلت فيه يوما واحدا، وأخبرت المشغل أن هذا العمل غير مريح ولا أستطيع الاستمرار فيه لكوني السيدة الوحيدة فيه التي تعمل بين 85 عاملا من الرجال».

سماهر: العمل يحيون الرق والعبودية

وتضيف: إثر ذلك اشتغلت في الزراعة ما يقارب 3 شهور كانت سيئة جدا لأبعد الحدود، حيث لا يتوفر فيها مكان للطعام ولا مراحيض، ما جعلني اضطر للابتعاد إلى الجبال لقضاء الحاجة، فضلا عن عدم توفر مياه نظيفة للشرب.

وتتابع سماهر: بعدها باعني المشغل لمنجرة كان يتعامل معنا صاحبها كآلة ورقم مقابل أجر أقل من الحد الأدنى للأجور. كما أذكر أنه قبل حصولي على تصريح عمل دخلت للعمل في «إسرائيل» عن طرق التهريب عبر حاجز عسكري بلدة نعلين غرب رام الله، ولقساوة ظروف المعيشية اضطرت للعمل مع بليط لمدة يومين لتأمين مصاريف علاج ابني المريض كما تعرضنا لحوادث سير وإصابات عمل دون أن يتعرف المشغل علينا. ولا تقل خطورة ما تتعرض له العاملات على الحواجز العسكرية أهمية من تنمر أبناء جلدتنا العمال بالتلفظ بالفاظ مسيئة جدا دون أن يراعوا ظروفهن الحياتية وشظف

سماهر (اسم مستعار) في العقد الثاني من عمرها وأم لطفلين تعرضت للتنمر على الحواجز العسكرية الاحتلالية أثناء توجهها للعمل في السوق الإسرائيلية كما تعرضت للتحرش الجنسي ومساومتها على إقامة علاقة مع صاحب العمل الإسرائيلي أو المشغل مقابل استمرارها في العمل، ومثلها زواهر (اسم مستعار) التي تعرضت للاعتداء على حقوقها المطالبية وأتاعبها من قبل صاحب العمل مثلما تعرضت جواهر (اسم مستعار) لانتهاك خصوصيتها وصدقتها من قبل مديرة المدرسة التي كانت تعمل مدرسة فيها وتم فصلها تعسفيا لأنها طالبت برفع راتبها إلى الحد الأدنى للأجور.

حقوقهن وإن كان قد تم فصلهن لرفضهن كافة أوجه الانتهاكات بحقهن ومنها الابتزاز والمساومة والتنمر والتحرش، وهو ما تم توثيقه بمقاطع فيديو حصلت صحيفة الحدث عليها من المصدر.

سماهر بين سندان التنمر على الحواجز ومطرقة التحرش أثناء العمل

تقول سماهر: «اشتغلت في (إسرائيل) لمدة سنة وكنت أنام كل ليلة بحسرة على الظروف التي أجبرتني على العمل في (إسرائيل) تعرضت خلالها للتنمر على الحاجز العسكري الاحتلالي أثناء عبوري الساعة الرابعة صباحا، وأقل ما تعرضت له من التنمر سؤال «شو بتعملي هون؟» وتتابع: «أنا امرأة مطلقة ولدي طفلان ربيتها وأخذت

الحدث - إبراهيم أبو كامش

ثلاثة نماذج من الانتهاكات الحقوقية والمهنية بأنواعها وأشكالها المختلفة التي تتعرض لها المرأة العاملة الفلسطينية في سوق العمل الفلسطيني والإسرائيلي وإن كانت بنسب متفاوتة بين قطاع مهني وآخر ولكن من الواضح أن الأكثر عرضة لتلك الاعتداءات والانتهاكات هن العاملات اللواتي يعملن في قطاعات العمل غير المنظمة. سماهر وزواهر وجواهر، هي أسماء مستعارة لعاملات فلسطينيات حقيقيات تعرضن لاعتداءات وانتهاكات مختلفة ومتنوعة ولكن جمعتن صفة الجرة ولجان إلى الدائرة القانونية في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وتقدمن بشكاوى بحق أصحاب العمل والمشغلين لانتزاع



شاهر سعد



حسن البرغوثي



أمال حمد

تفعيل إنشاء وحدات تلقي الشكاوي وملاحقتها قانونيا

شاهر سعد الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، أكد في تصريحات خاصة لـ«صحيفة الحدث»، استعداد الاتحاد لتبنيه حالات الانتهاكات التي تتعرض لها العاملات في كافة مواقع أعمالهن في فلسطين و«إسرائيل» ومتابعتها وملاحقتها قانونيا في محاكم الاختصاص.

وقال: «أي عملية طرد نتيجة تعرض العمال والعاملات لعدم تطبيق الحد الأدنى للأجور أو التحرش أو غير ذلك يعتبر فصلا تعسفيا والذي يستوجب فيه أن يدفع صاحب العمل راتبا لمدة سنتين».

وشدد سعد، على تفعيل وضممان استمرارية التعاون بين كافة الأطراف وبشكل خاص مع وزارتي العمل وشؤون المرأة لإنجاح إنشاء وحدات تلقي الشكاوي المتعلقة بالعنف والتحرش في أماكن العمل الإسرائيلية أو الفلسطينية، وتزويد جهات الاختصاص بالشكاوي التي تستقبلها تلك الوحدات لمتابعتها قانونيا.

وقال سعد: «يمنع أن تشتغل العاملة بأقل من 1880 شيقلا وهو الأجر الأدنى و98% من المنتهكات أجورهن بالحد الأدنى من الأجور هن من النساء العاملات، وخاصة في قطاعات «الخدمات، رياض الأطفال، النسيج، والسكرتاريا» اللواتي يتعرضن لانتهاكات كبيرة جدا في عدم إعطائهن الحد الأدنى للأجور وحتى في ساعات العمل وغير ذلك، مبينا أن هناك على الأقل 53% من العاملات لا يتلقين مكافأة نهاية الخدمة بعد انتهاء أعمالهن».

استبعاد العاملات يخالف شروط العمل العربية والدولية

ونظرا لانتشار ظاهرة استبعاد العمال وبشكل خاص العاملات قال سعد: «توجه اتحاد النقابات لإنشاء مرصد

قامت بعمل (سكرين شوت) وطباعتها على الورق وتوزيعها بين المعلمات، وتتهمنا فيها لأننا قمنا بالإساءة لها وأننا نعتناها بالكاذبة، وعندما ذهبنا إليها في مكتبها لمراجعتها، أبلغتنا بقرارها فصلنا ومن أجل أن تحمي نفسها طالبتنا بتقديم استقالاتنا وأنها ستصمت عن الموضوع».

وتتابع جواهر توجهنا للدائرة القانونية في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وتقدمنا بشكوى وطالبنا بانتزاع حقوقنا العمالية، وتم توجيهنا لتقديم شكوى رسمية جنائية لدى الشرطة ضد المديرية لأنها فتحت أجهزة جوالنا دون معرفتنا واطلعت على خصوصياتنا ولأن اتحاد النقابات فشل في التوصل إلى تسوية مع المديرية قام الاتحاد بتكليف محاميه برفع قضيتنا ومتابعتها في المحكمة.

هددني وطردي من العمل لمطالبتي احتساب ساعات عمل إضافية

لم يكن حال العاملة زواهر أفضل من زميلاتها السابقات، فهي تعمل في محل للملابس تشتغل فيه أكثر من 8 ساعات، وعندما طالبت صاحب العمل باحتساب ساعات العمل الإضافية، رفض وقرر طردها.

تقول زواهر: «وعندما طالبته بأتعابي والتي تقدر بأكثر من 10 آلاف شيقل حسب تقديرات الدائرة القانونية في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، فإنه رفض وقال لي (ليس لك أكثر من 1000 شيقل)، وعندما أشعرته بأني سألجأ بمشكلتي لاتحاد النقابات، هددني بتسليم أهلي فيديو سجله لي بواسطة كاميرات دون معرفتي، أظهر فيه أكثر من مرة وأنا اتحدث مع صديقي. ولأنني خفت من أهلي والمجتمع وكلام الناس قبلت بالألف شيقل، وفي النهاية لجأت لاتحاد النقابات حيث أبلغوني بأنه لا يحق لي الحصول على حقي في أتعابي والتي قيمتها أكثر من 10 آلاف شيقل لأنني تنازلت عنها مقابل ألف شيقل».

معيشتهن التي أجبرتهن على العمل داخل «إسرائيل».

«رفضت إقامة علاقة مع المشغل ففصلت من العمل»

وتكشف سماهر بكل جرأة عن سبب فصلها من العمل بقولها: «رفضت الأشياء التي عرضها عليّ المشغل بأن أقوم بعمل علاقة مع صاحب العمل أو المشغل، وعلمت أن هناك بعض الفتيات والنساء اللواتي تم استغلالهن من خلال فيديوهات وصور يهددهن المشغل من خلالها». وتتمنى سماهر على الحكومة الفلسطينية، احتضان النساء المطلقات والأرامل اللواتي ليس لهن سند ولا دخل الأمر الذي يجبرهن على العمل في «إسرائيل» ما يعرضهن للاستغلال بشكل سيء جدا.

الحد الأدنى للأجور تسبب بفصلهن من العمل

تشتغل جواهر وزميلة أخرى لها كعملتين ومربيتين لأطفال المرحلة الأساسية في مدرسة خاصة وعلمت منذ بداية العام الدراسي بارتفاع قيمة الحد الأدنى للأجور، وطالبن بمساواة رواتبهن وفقا لهذا الحد ولكن كان الرد بفصلهن من المدرسة.

تقول جواهر: «طالبنا مديرة المدرسة بأن ترفع رواتبنا من 1450 شيقلا إلى 1880 شيقلا، ولكن يبدو أن مطالبتنا لم تعجبها، وحتى تتدبر أمرنا بدأت توعدنا بدراسة مطالبنا الشهر التالي، لكنها طالبتنا بوضع أجهزة جوالنا في مكتبها منعا للمشاجبات والضوضاء في الحصص الصفية وذلك في إطار مصلحة المدرسة، وبعد فترة دعتنا المديرية أنا وزميلتي وأبلغتنا بتلقينا اتصالات من منازلنا، وعندما قمنا بفتح جوالنا تمكنت المديرية من حفظ نمط فتحها، وبعد فترة تفاجأنا بأن المحادثة التي بيني وبين زميلتي على الواتس أب والمتعلقة بالمديرة



سماهر



زواهر



جواهر

ودعا البرغوثي إلى خلق ثقافة تحفز النساء على الانخراط في سوق العمل وتمكنهن من الالتحاق في وظائف بطروف لائقة أو كسب دخل عادل ومستمر من خلال العمل في مشاريعهن الخاصة أو أطر جماعية كالتعاونيات.

أكثر من مليون عامل والقطاع الخاص هو القطاع الأكثر تشغيلاً

يذكر أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أعلن أن عدد العاملين في فلسطين بلغ نحو 1,133 مليون عامل، بواقع 655 ألف في الضفة الغربية و285 ألف في قطاع غزة و193 ألف عامل في إسرائيل والمستعمرات، منهم حوالي 862 ألف مستخدم بأجر في فلسطين (449 ألف مستخدم يعملون في الضفة الغربية و228 ألف مستخدم يعملون في قطاع غزة و156 ألف مستخدم يعملون في إسرائيل و29 ألفاً يعملون في المستعمرات الإسرائيلية). وحوالي 54% من مجموع المستخدمين بأجر في فلسطين يعملون في القطاع الخاص، بواقع 327 ألف مستخدم بأجر من الضفة الغربية و140 ألف مستخدم بأجر من قطاع غزة مقابل حوالي 24% يعملون في القطاع الحكومي وحوالي 22% يعملون في إسرائيل والمستعمرات. وقد بلغت نسبة المستخدمين بأجر من الضفة الغربية ويعملون في إسرائيل والمستعمرات حوالي 29% من إجمالي المستخدمين بأجر.

40% من المستخدمين بأجر يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور

وبلغ عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور (1,880 شيقلاً) حوالي 172 ألف مستخدم بأجر منهم 56 ألفاً في الضفة الغربية، (يمثلون حوالي 19% من إجمالي المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية) وبمعدل أجر شهري 1,421 شيقلاً، مقابل 116 ألف مستخدم بأجر في قطاع غزة، (يمثلون حوالي 89% من إجمالي المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في قطاع غزة) بمعدل أجر شهري لا يتجاوز 697 شيقلاً.

أقل من ثلث المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يحصلون على حقوقهم

حوالي 28% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يحصلون على حقوقهم (تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة بالإضافة إلى الإجازات السنوية مدفوعة الأجر، والإجازات المرضية مدفوعة الأجر)، حيث بلغ عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين لديهم عقد عمل دائم (مكتوب لفترة غير محددة) حوالي 83 ألف مستخدم بأجر، وحوالي 90 ألف عامل في القطاع الخاص لديهم عقد عمل بشكل مؤقت (مكتوب لفترة محددة)، اتفاق شفوي، مقابل حوالي 294 ألف عامل ليس لديهم عقد عمل، بينما 46% من النساء العاملات بأجر يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر.

البيانات ومن ثم إعداد السياسات ووضع الاستراتيجيات في إطار التكاملية والتطوير المجتمعي. ودعت وزيرة المرأة إلى إقرار التعديلات المطلوبة على قانون العمل والذي يمكن أن يشكل حماية جديّة ليس فقط للمرأة وإنما للمجتمع وبحيث يتواءم قانون العمل مع التشريعات والقوانين ذات العلاقة بمعايير العمل الدولية. مطالبات باتخاذ إجراءات وسياسات جادة لتوفير عمل لائق للنساء

أما مدير عام مركز الديمقراطية وحقوق العاملين حسن البرغوثي، فطالب بضرورة الإسراع الجدي لإنشاء نظام الحماية الاجتماعية، واتباع عقوبات رادعة لمنتهكي الحقوق، إضافة إلى تطوير التشريعات للحد من ظاهرة العنف والتحرش في أماكن العمل بما يتواءم مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين بما في ذلك اتفاقية العمل الدولية رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل والتوصية رقم 206.

يتعرضن لانتهاكات مزدوجة

وأكد البرغوثي تعرض العاملات الفلسطينيات في سوق العمل الإسرائيلي وخاصة في المستوطنات لانتهاكات واسعة في حقهن في الأجر، واقتطاع نسب لصالح سماسرة التصاريح، ناهيك عن الابتزاز والمضايقات المستمرة.

ويرى البرغوثي، تزايد الانتهاكات في سوق العمل الفلسطيني، إذ تعاني المرأة كما قال: «من التمييز الواضح بدءاً بممارسة حقها في العمل وفي الأجر، فوصل معدل النساء اللواتي يتقاضين أقل من الحد الأدنى للأجور والبالغ (1880 شيقلاً) إلى 50%، مقابل 38% من الرجال». ويؤكد البرغوثي، أن نسبة النساء اللواتي يتعرضن للاستغلال عالية جداً؛ من بين حوالي 120 ألف ممن يحصلن على أقل من الحد الأدنى للأجور؛ هناك تقريباً 80 ألف منهن يتعرضن للاستغلال، وبالتالي عندما تكون نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة 19% من 600 ألف عامل بأجر، فإن هناك تقريباً أكثر من 90% منهن يتعرضن لمثل هكذا انتهاكات.

وقال: «تتعرض المرأة لمضايقات جنسية في مكان العمل ونتيجة الثقافة السائدة لا تجرؤ أن تتحدث أو تشتكي، قليلات جدا اللواتي يقفن بجرأة مدعومات من الأهل ويتقدمن بشكاوى بهذا الخصوص، ومع الأسف لغاية الآن في كل قوانيننا العمل والعقوبات، لم تدرج عقوبة للتحرش الجنسي في مكان العمل».

ويوضح البرغوثي، أن ما يحدث الآن هو تحرش جنسي سواء كان بالكلام واللفظ أو النظر وأحياناً باليد، وقال: (هناك الكثير من الحالات، ولكن لا أحد يعلن عنه، ولكن التحرش موجود، ولا أستبعد أن يكون قد تجاوز التحرش ووقع التعدي الجنسي الفعلي، هناك الكثير من المشاكل التي تمت ويتم إخفاؤها نتيجة الثقافة المجتمعية والوضع الاجتماعي إن كان للرجل أو للمرأة وهناك في القطاعين العام والخاص، الكثير من حالات التحرش وأحياناً التعدي.

وشاهد عيني لرصد الانتهاكات وتوثيقها مما سيؤثر إيجاباً بتحفيز المنظمات الدولية والمؤسسات القانونية المحلية لمتابعة تلك الانتهاكات الكبيرة في ساعات العمل والتحرش واستبدال العاملة من صاحب عمل إلى صاحب عمل آخر يبيعه رزقها وبشكل خاص النساء العاملات في الأراضي المحتلة 48 وهذا استعباد ولا يجوز ويخالف شروط العمل العربية والدولية وحتى قانون العمل الإسرائيلي».

ومن جهة أخرى دعا سعد إلى ثورة ضد عدم تطبيق الحد الأدنى للأجور، وقال: «إن كنا معنيين بتعديله ليناسب المعيشة من المفروض أن يكون هناك التزام بتطبيق الحد الأدنى للأجور وعلينا رفض العمل مقابل أقل من 1880 شيقلاً».

تدويل قضية الانتهاكات وإبرازها ضد دولة الاحتلال

بينما حملت وزيرة شؤون المرأة د. أمال حمد، مسؤولية الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، لمنظمة العمل الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، ودعت إلى تدويل قضية الانتهاكات وإبرازها ضد دولة الاحتلال في كل المحافل الدولية حتى لا تبقى دولة الاحتلال خارجة عن إطار القانون الدولي في ظل إقدام العالم على الكيل بمكيالين تجاه حقوق الإنسان والانتهاكات بحق العاملات في داخل الخط الأخضر والمستوطنات.

وترى حمد، أن الانتهاكات المحلية بحق العاملات لها معياران الأول يتمثل في الحد الأدنى للأجور، وقالت: «أكثر من 30% يحصلن على أقل من الحد الأدنى للأجور ومسؤولية ذلك تتمثل في وزارة العمل تجاه متابعة وتفعيل التفتيش والاتجاه الثاني مسؤولية النقابات تجاه توعية العاملات بحقوقهن والعمل مع الحكومة من خلال المتابعة الجدية للأداء مع القطاع الخاص لتنفيذ قرار الحد الأدنى للأجور 1880 شيقلاً وخاصة في القطاعات غير المنظمة (رياض الأطفال والحضانات ومراكز ومشاغل الخياطة والصالونات). داعية إلى التوجه للمحاكم بشكل جدي ومسؤول بالخصوص».

تخصيص رقم وطني لتلقي الشكاوى

والقضية الثانية التي تراها وزيرة المرأة مرتبطة بالنوع الاجتماعي بكافة أشكاله من التحرش والكاميرات والتنمر وقالت: «هذه قضية مفصلية ومركزية تناقش هويتنا الثقافية والاجتماعية والحقوقية وهي مرفوضة بكافة المعايير وطنياً ومجتمعياً وأخلاقياً ويجب العمل على توثيقها وتقديم الشكاوى رسمياً إضافة إلى تشكيل لجان الوسيطات في إطار المعالجة النفسية والاجتماعية أو الذهاب بشكل واضح إلى المحاكم لتكريس الحقوق، وبدون ذلك لن نستطع المتابعة».

وشددت حمد على ضرورة رصد هذه الانتهاكات بشكل واضح وتوثيقها مع المرصد الوطني الذي تشرف عليه وزارة المرأة بتخصيص رقم وطني لتلقي الانتهاكات أيما كان شكلها من حقوق العاملات ومن ثم تحليل هذه

تقرير

معبر الكرامة.. وهدر المال العام

اقتصادية منذ سنوات، خاصة وأن بعض الموارد والمنتجات تشكل موردا هاما لخزينة الدولة كإيرادات التبغ والسجائر التي تشكل تقريبا ثلث الإيرادات العامة من الموازنة الفلسطينية، وهو ما يعطي مؤشرا على ضرورة تشديد إجراءات محاربة التهريب لهذه السلع.

وبالعودة إلى الإيرادات الحكومية في الفترة ما بين نيسان وديسمبر 2020؛ فإنها شهدت ارتفاعا، وهي الفترة التي أغلقت فيها معبر الكرامة مع الأردن بسبب انتشار وباء كورونا، فكان معدل الزيادة الشهري في إيرادات الحكومة من الجمارك على التبغ نحو 50 مليون شيقل شهريا وفي نهاية العام 2020 ووصلت الزيادة إلى 450 مليون شيقل.

وهو ما يحتاج إلى وجود خطة جديّة فلسطينية للحد من ظاهرة التهريب، وسط التسهيلات الإسرائيلية وعدم وجود قيود أردنية على الشراء من السوق الحرة والتي تمنح هذه الظاهرة فرصا للنمو.

فإسرائيل مثلا، غير معنية على الإطلاق بمحاربة الدخان المهرب الذي يدخل إلى مناطق السلطة، وتشجع ومعنية باستمرار وضع التهريب على ما هو عليه لما فيه من ضرب للاقتصاد الوطني الفلسطيني، وهذا يقودنا إلى أن الحكومة الفلسطينية هي وحدها التي يفترض أن تكون أمينة على محاربة هذه الظاهرة وأن تفرض سيطرتها بشكل أكبر.

ومما سبق، فإن الحكومة الفلسطينية مطالبة بتحمل المسؤولية عن هدر المال العام على معبر الكرامة، وضبط كميات إدخال التبغ والمواد المهربة.

نشرت صحيفة الدستور الأردنية مؤخرا، بيانات حول أرباح شركة السوق الحرة الأردنية خلال العام الماضي 2022، والتي استحوذت نسبة مبيعات التبغ على 91% من إجمالي مبيعات الشركة، بقيمة وصلت إلى 59.108 مليون دينار أردني (نحو 295 مليون شيقل)، بارتفاع بنسبة 53% مقارنة بالعام الذي سبقه 2021.

خاص الحدث

السلطة ومعفاة من الضريبة يصل إلى ما يقارب مليون وسبعمائة ألف كروز.

فيما يمكن الاستنتاج من خلال ما سبق، أن عدد كروزات الدخان التي دخلت لمناطق السلطة بشكل غير قانوني خلال العام الماضي الذي حققت فيه السوق الحرة الأردنية أرباحها المرتفعة جراء مبيعاتها من التبغ والدخان، يصل إلى ما يقارب 276 مليون كروز سنويا، يمكن أن تتحول إلى ملايين في خزينة السلطة الفلسطينية.

وهو ما يفقد خزينة السلطة أكثر من 500 مليون شيقل سنويا كان يمكن أن ترصدها السلطة لصالحها فيما لو عملت بشكل جاد فيما يخص مكافحة ظاهرة التهريب التي تستحوذ السجائر على معظمها.

بالنظر إلى ما سبق، فإن ارتفاع ظاهرة التهريب الجمركي يعدّ واحدا من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تراجع موارد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية التي تواجه أزمة

ما تبغعه السوق الحرة الأردنية في جسر الملك حسين مصيره الحتمي السوق الفلسطينية، ليس فقط في المناطق المصنفة ج كما يشاع عن التهريب؛ بل في مراكز المدن التي تسيطر عليها السلطة.

وما يستوقف أي مواطن يشاهد حجم عمليات التهريب التي تنفذ على مرأى الجميع وتباع السلع المهربة أبرزها السجائر أمامهم وبالقرب منهم، هو مقدار ما تخسره السلطة جراء عمليات التهريب هذه، التي كان يمكن أن ترصده الدولة في خزنتها فيما لو أحكمت سيطرتها على ظاهرة التهريب. بحسبة بسيطة، إذا كان عدد المسافرين القادمين إلى الأراضي الفلسطينية من خلال معبر الكرامة خلال عام 2022 نحو 850 ألف مسافر- فوق سن 18 عاما-؛ فإن عدد كروزات السجائر التي تم إدخالها بشكل قانوني إلى مناطق





مع تطبيق جوال كل خدماتك في مكان واحد

#بتكّة فعلها
عبر تطبيق جوال



جنود مجهولون في حفظ الذاكرة

مبادرات فردية لجمع الأرشيف الفلسطيني

و2.7 مليون صورة، و96 ألف تسجيل، و46 ألف خريطة وصور جوية من أرشيف الفلسطينيين، ووضع بعضها في أرشيف "الجامعة العبرية".

مجهود فردي

وأكد عريقات أن هذه المعلومات والوثائق والمواد التي قام بجمعها حتى اللحظة تمت بمجهود فردي، ويعمل على توثيقها عبر صفحته الشخصية في "فيسبوك" كي تكون في متناول الجميع، بالإضافة لإعداده حلقات حول يوميات الثورة الفلسطينية في لبنان، حتى خروج المقاومين منها.

وأشار الباحث في الأرشيف الفلسطيني عريقات، أن هذا العمل الذي يقوم به، يستهدف الجيل الجديد لتعريفه في إرثنا وتاريخنا بشكل واع، بعدما عمل الاحتلال على طمس حرقه وإخفائه.

ويرى عريقات أن الجيل الجديد لا يعي الماضي، وهذه الأوراق الثبوتية يجب أن تخرج للعلن وأن تتناقل عبر الأجيال كي نثبت أحقيتنا على هذه الأرض، في ظل

عملت مجموعة من الأفراد المهتمين بالتراث الفلسطيني في الآونة الأخيرة على تنظيم مبادرات للبحث عن الأرشيف الفلسطيني وتجميعه في محاولة لحفظ التاريخ والذاكرة، هذه التي عبر عن أهميتها الكاتب الفلسطيني الراحل سلمان ناظر بقوله: "ستأكلنا الضباع إن بقينا بلا ذاكرة".

تدوين- سوار عبد ربه

واحدة من بين المبادرات الفردية هذه، كانت للشباب علي عريقات، الذي أخذ على عاتقه مهمة الغوص في هذا الأرشيف المشتت، في محاولة للملمة شتاته، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل أن يحجبه غبار الزمن، ولمواجهة الرواية الصهيونية المتغلغلة.

وفي لقاء خاص مع تدوين، قال الباحث في التراث الفلسطيني علي عريقات: "بدأ الأمر كهواية، ثم رحلت أبحث طويلاً عن الأرشيف عبر الشبكة العنكبوتية، وفي بعض الدول العربية كـلبنان والجزائر وتونس والأردن، من خلال السؤال عن يمتلك مواد أرشيفية وصوراً تذكارية عن الثورة الفلسطينية، بالإضافة إلى الأرشيف المرئي والمسموع". وكذلك من خلال شراء مواد ووثائق فلسطينية تقتنيها مواقع أجنبية على نفقته الخاصة.

يرتكز مشروع عريقات البحثي على أرشيف سينما الثورة الفلسطينية، بالإضافة إلى الوثائق المتروكة منذ زمن فلسطين الانتدابية وكذلك فترة النكبة عام 1948.

وعن اهتمامه بالأرشيف السينمائي أوضح الباحث الذي يعمل في هذا المجال منذ 13 عاماً، أن السينما مهمة جداً في السياق الفلسطيني، خاصة سينما الثورة الفلسطينية التي استشهد عدد من مؤسسيها في أرض المعركة، وهم يوثقون الأحداث، ويقاطلون بعدساتهم جنباً إلى جنب مع الفدائيين.

ويسعى الباحث لتوثيق كل ما جمعه حتى الآن في كتاب سيحمل عنوان: "بيروت لا وقت للدموع". الذي سيضم بين دفتيه مجموعة الأرشيف المحرر في صفقة التبادل التي جرت عام 1983، بعدما سرق الاحتلال أرشيف مركز الدراسات التابع لمنظمة التحرير أثناء اجتياح بيروت عام 1982.

وأُسفرت سرقة المركز عن استيلاء الاحتلال الإسرائيلي على مئات الكتب النادرة والمراجع والمخطوطات، بالإضافة إلى مقتنيات الأرشيف من ملفات وأشرطة "ميكرو



الأشخاص والمجموعات بتزويدنا بالمواد، ثم يقوم الفريق التقني بفرزها، وتصنيفها وتبويبها، ثم تدخل بعملية المسح الضوئي كي تتحول من مادة ورقية إلى مادة رقمية باستخدام مواد مضادة للأكسدة، لحفظ الورق مدة ما بين 70-100 عام، إذ تصل المواد من مختلف دول العالم، إلى القدس، وتحفظ فيها.

ويتابع: "نضع المواد على صفحاتنا بمختلف مواقع التواصل الاجتماعي، وفي جعبتنا 100 ألف ورقة 3000 منها إلكترونية ونعمل بشكل مستمر على زيادة العدد"، منوها إلى أنهم يمتلكون من المواد ما يعود للعهد العثماني، بالإضافة إلى كتب منذ عام 1880، ومنذ أيام بدايات دخول المطبعة إلى فلسطين، إلى جانب الإعلانات القديمة.

ويشير عاصلة إلى أن كل شخص يستطيع المساهمة في بناء الأرشيف ويسجل ويحفظ باسمه ويبقى مصدرا للمعلومات دون محو اسمه، مضيفا أنهم عملوا مدونة لتحفيز الناس من خلالها على الكتابة بالتاريخ المجتمعي ويوجد نحو 20 مقالا كتبت من خلال أرشيفنا.

وحول ما يميز خزائن عن غيرها من الأرشيفات يقول عاصلة: "الأفراد هم من يصنعون الأرشيف، حيث يستطيع كل شخص المساهمة من خلال إيداع أي قصاصة ورقة يريدها، سواء كانت قديمة أم حديثة، كما تقوم خزائن بتدوين قصص الأشخاص الذين وضعوا أرشيفاتهم، بحيث تحفظ الملفات بأسمائهم وتشير إلى أسمائهم في أي استخدام لهذه المواد".

يذكر أن 26 متطوعا ومتطوعة يعملون مع المؤسسة في عدة بلدان، منها سوريا ولبنان ودول المغرب العربي، والكويت، بالإضافة إلى متطوعي فلسطين.

في مدينة القدس، بهدف توثيق الحياة المجتمعية والتاريخ المجتمعي الذي يحكي عن تاريخ الناس العاديين والتغيرات الاجتماعية وتأثيراتها عليهم من خلال ربط الأحداث وفق تسلسل زمني، بحسب ما قاله مؤسس ومدير خزائن فادي عاصلة في لقاء مع تدوين.

وخزائن هو اسم ورد بالثقافة العربية، يعني المكتبة، فبحسب مؤسسها، عرفت المكتبة بتاريخها الطويل، كمؤسسة يجتمع فيها الناس ليكتبوا وينسخوا ويحفظوا الكتب، ومن هنا تولد اسم خزائن.

وأوضح عاصلة أن خزائن تهتم بجمع "الأفيميرا"، وهي مواد قصيرة المدى، تعكس بشكل كبير حياة المجتمع وتاريخه وذاكراته، كدعوات الأفراح والمنشورات والإعلانات التجارية والثقافية والأمسيات الفنية وغيرها مما لا تهتم لأمره مؤسسات الأرشيف الأخرى التي تحصر الأرشيف بالكتب، إذ تصل أيدينا يوميا أوراق كثيرة ذات مضامين متنوعة، في الغالب لا نلتفت لأمرها بل نتركها حتى نمل منها ونضعها في سلة المهملات، لكن مؤسسة خزائن تجد في هذه الأوراق كنزا تسعى من خلال جمعه وتوثيقه إلى الاحتفاظ به والمحافظة عليه.

وأضاف مدير مؤسسة خزائن: "تأتي أهمية هذه المواد لكونها تحفظ التاريخ المجتمعي، كما وتستخدم كمرجع مهم للباحثين والدارسين، حيث تهتم المؤسسة بكل المواد سواء تاريخ قديم أو حديث.

وتحولت خزائن عام 2017 لمؤسسة موقعا في مدينة القدس، جامعة لعدة متطوعين من مختلف دول العالم، يجمعون موادهم لكافة دول الوطن العربي، لكن تركيزهم الأكبر على فلسطين كونها بؤرة صراع. وحول آلية عمل المؤسسة أوضح عاصلة: "يقوم بعض

تغلغل الرواية الصهيونية التي عملت على طمس الأرشيف، والادعاء بأننا شعب بلا هوية وليست لنا جذور. ويصف عريقات مهمة البحث في الأرشيف وجمعه بالشاقة، لا سيما في ظل التقييدات التي تفرضها مواقع التواصل الاجتماعي على المحتوى الفلسطيني، والذي يكلف الناشرين لهذه المواد تقييدا لصفحاتهم وإغلاقها ما يعني أن الأرشيف الذي يحاولون توثيقه بعد الضياع، يضع مرة أخرى بفعل هذه السياسات.

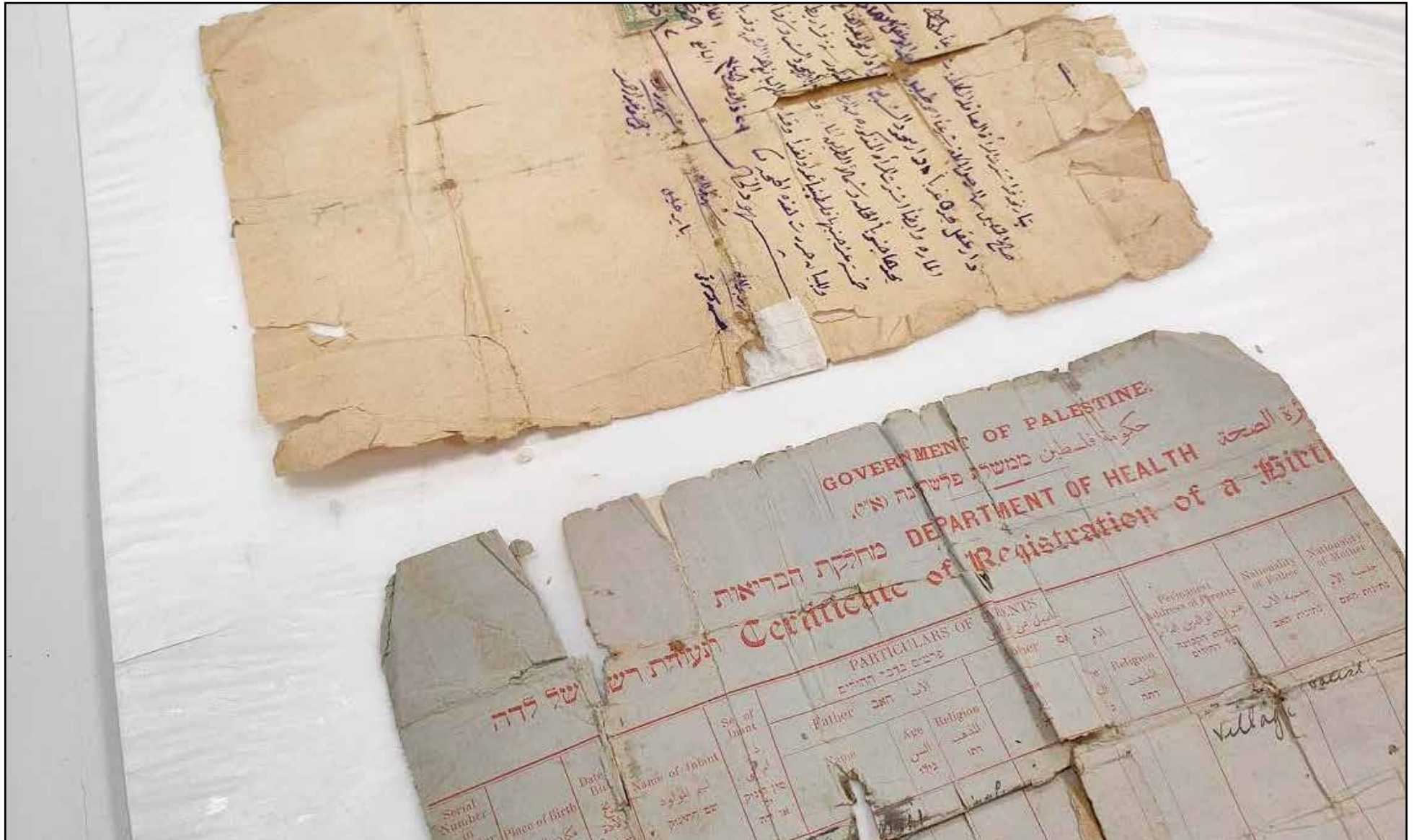
أما عن آليات الجمع، قال عريقات: "أتبع التسلسل الزمني والأحداث اليومية، الأمر الذي جعلني أتنبه لأحداث كثيرة مغيبة حتى عن الشبكة العنكبوتية ومنصات التواصل الاجتماعي والمراجع، التي لا تذكرها.

ونوه الباحث إلى أن العاملين في مجال الأرشيف عددهم قليل، وهناك تقصير من قبل المؤسسات في هذا الجانب، التي بدورها يجب أن تولي اهتماما بالغا بالأرشيف، كما أن التواصل بين الأفراد المهتمين بالأرشيف معدوم، فكل يغني على ليله.

أما عن دور الأرشيف في التصدي للرواية الصهيونية، قال عريقات إن الوثائق التي نقوم بجمعها كلها مؤرخة، وبهذا التواريخ هي من تتصدى للرواية الصهيونية التي يحاول الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون تسويقها، وهذا الأمر بات غير مخفي على أحد، لذا من الصعب أن تُطمس هويتنا إذا امتلكتنا أرشيفنا الذي بات يشهد اهتماما واضحا من قبل الأفراد في الفترة الأخيرة.

مؤسسة خزائن

ليس الأفراد وحدهم من يهتم بمجال الأرشيف الفلسطيني، ففي العام 2016 انطلقت مؤسسة خزائن



مجموعة وحدة أفلام سينما فلسطين اقتدت بالفدائي.. فصاروا فدائيين

الباحثة خديجة حباشنة: السينما الفلسطينية شكلت رافعة للنضال الفلسطيني

عمن له القدرة على الانضمام لهم لتطوير العمل أكثر، ومع نهاية عام 1968 قررت المجموعة أن توثق الأحداث سينمائيًا، فاستعارت كاميرا وأخذت بتوثيق كل ما يجري، فصارت وحدة أفلام فلسطين، التي تمكنت من صناعة أول فيلم لها نهاية عام 1969 بكاميرا خاصة بها.

ومنذ تلك الفترة، بدأت وكالات الأنباء والصحفيون بنقل الصورة الفلسطينية، وأخذت فكرة القضية الفلسطينية والثورة الفلسطينية تنتشر حول العالم، كما أن الفلسطينيين اهتموا آنذاك بحمل الأفلام معهم أينما ذهبوا في المحافل الدولية لتعريف الناس بالقضية الفلسطينية، إلى جانب أن الأفلام كانت تعرض في المدارس.

يقول هاني جوهاري عن تجربة وحدة أفلام سينما فلسطين: "باشرنا العمل قبل إيجاد المكان والمعدات اللازمة، واقتصر العمل في البداية على توثيق صور الشهداء وبعض الأعمال الخاصة بالثورة، ولكن بعد معركة الكرامة شهدت الثورة هجوما صحفيا عالميا، فجاءت الحاجة إلى الصورة الفوتوغرافية وحصلنا على مكان للعمل عبارة عن مطبخ في أحد البيوت الذي كان في ذلك الوقت يضم معظم أجهزة الثورة، فتحول المطبخ إلى معمل للطبع والتحميض وللتنوير أيضا، وبدأ العمل بكاميرا بسيطة جدا وجهاز تنشيف بدائي بالكاروسين. وأصبح قسم التصوير يزود جهاز إعلام الثورة بصور الأحداث الفلسطينية والعمليات الفدائية لتوزيعها على وكالات الأنباء وأخذت صورة الفدائي الفلسطيني تغزو العالم.

ووفقا لحباشنة، رافق هذه الوحدة التي درس مؤسسوها السينما الغربية، سؤالاً عن نوع السينما التي يرغبون بصناعتها، وكانوا دائما يبحثون عن لغة خاصة بهم لمخاطبة الشعب الفلسطيني أولا، لأنه كان مغيبا لحوالي عشرين سنة، من العام 1948 حتى 1967، عن القضية والتعامل معها.

فلسطين مغيبة

وليس الشعب الفلسطيني وحده من كان مغيبا عن قضيته كما أوضحت حباشنة، بل فلسطين ككل كانت مغيبة عن العالم أجمع، هذا ما لاحظته أثناء تواجدها في الاجتماعات التي واطبت على حضورها ضمن تواجدها في اتحاد المرأة.

تقول السينمائية: "كان يثير استغرابنا أثناء تواجدها في الاجتماعات الدولية غياب اسم فلسطين عن وثائق المؤتمرات بما فيها التابعة للأمم المتحدة، إذ كانت القضية الفلسطينية آنذاك تعرف على أنها قضية الشرق الأوسط، دون الإشارة إلى فلسطين التي كانت مغيبة تماما".

وبحسب حباشنة، بدأت تظهر فلسطين مع ظهور السينما، إذ أنها استطاعت خلق قاعدة شعبية للمنظمة التي كانت تقود المظاهرات وتتحرك في العالم وتنتشر من خلال اتحادات أو تجمعات أو روابط.

وترى الباحثة أن السينما شكلت واحدة من أهم وسائل النضال الفلسطيني، التي تنبته الوفود القيادية لأهميتها، وكانت بدورها عند ذهابها للمؤتمرات أو لقاءات دولية تأخذ معها هذه

اهتمت السينما الفلسطينية منذ نشأتها بالقضية الفلسطينية، وكانت من بين التجارب الفريدة وبالغة الأهمية التي اتخذت شكلا مختلفا من النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، تجربة وحدة أفلام فلسطين، التي شكلت رافعة لمسار النضال، وكذلك إعادة تعريف لمعنى الفن المراد تقديمه فلسطينيا، فسخرت قواها وطاقتها ومواهبها خدمة للقضية الفلسطينية، وتمكنت من إعادة فلسطين إلى الخريطة السياسية وإلى الحياة أيضا بعدما عمل الاحتلال على مدار عشرين سنة على تغييبها ومحوها.

أما بعد النكبة، فإن "الحالة لم تكن تسمح بالاستقرار والإنتاج، ومن تعلم السينما، صنع أفلاما مع الدول العربية، بينها مصر ودول الخليج وليبيا"، وفقا لحباشنة.

النضال بالسينما

شكلت السينما الفلسطينية منذ مطلع الستينات رافعة للنضال الفلسطيني، وتبلورت هذه الحالة بعد هزيمة حرب عام 1967، وسيطرة شعور الذل على جيل الشباب آنذاك، ما دفع بالعديد من الشبان للالتحاق بالعمل النضالي، وكان من بينهم السينمائيون، بدءا من سلافة جاد الله التي تخرجت عام 1964، وأخذت لها مكانا في وزارة الإعلام الأردنية، ليلحق بها هاني جوهاري، ومن ثم مصطفى أبو علي.

تقول السينمائية إن هؤلاء الشبان الثلاثة هم من اخترع فكرة النضال بالسينما، ذلك لأنهم فور تخرجهم والتحاقهم في صفوف العمل، بدأوا يفكرون في إنشاء قسم للسينما، وكانت سلافة جاد الله من أوائل من اقترح على الفدائيين أن تبدأ بالتوثيق الفوتوغرافي وعمل المصققات للشهداء، وبعد التحاق جوهاري وأبو علي في ركب الثوار، اقترحوا على وحدة الإعلام في حركة فتح افتتاح قسم للتصوير، التي بدورها أعطت الموافقة وطلبت منهم البدء بالإمكانات البسيطة المتوفرة، فأخذوا يوثقون العمليات والنشاطات والمؤتمرات الصحفية والمسيرات والاجتماعات ثم يوزعونها على الإعلام، وهكذا كانت البداية.

أما النقلة الفعلية لعمل هذه المجموعة فحصلت بداية عام 1968، في معركة الكرامة، بحسب حباشنة، إذ عملت "إسرائيل" آنذاك على محاولة ضرب الثورة والقضاء على قواعدها، إلا أن الفدائيين قرروا المواجهة وصمدوا في معركة كبيرة أخذت صدى كبيرا في العالم، وأثارت فضول العالم للتعرف على الفدائيين الذين تمكنوا من المواجهة والصمود أمام الآليات العسكرية، بعد أقل من عام على هزيمة الجيوش العربية في حرب عام 1967. وفي حينها، بدأ الطلب على الصور، وأخذ قسم التصوير بالتطور شيئا فشيئا، وتم تزويد المجموعة بالآلات اللازمة والبحث

تدوين - سوار عبد ربه

ولهذا، التقت تدوين بالسينمائية والباحثة والمناضلة خديجة حباشنة، وأجرت معها حوارا شاملا وقفت فيه عند نشأة السينما الفلسطينية، بالإضافة إلى وحدة أفلام سينما فلسطين التي شكلت ظاهرة حول القضية الفلسطينية بعدما كان اسم فلسطين مغيبا لأكثر من عشرين سنة، كما عادت معها إلى دور السينما في مسار النضال الفلسطيني آنذاك، إلى جانب التطرق لمحطات في حياة الشابة التي حولت عملها من الطب النفسي إلى المجال البحثي، ثم انخراطها بالعمل السينمائي، وصولا إلى الكتاب الذي أصدرته تخليدا لدور فرسان وحدة أفلام سينما فلسطين وتقديرا لخصوصية التجربة المهمشة.

السينما الفلسطينية قبل النكبة

تقول الباحثة خديجة حباشنة في لقاء خاص مع تدوين إن فلسطين قبل النكبة لم تعرف السينما بمعناها الفعلي، إذ لم تكن هناك صناعة للسينما بل اقتصر الأمر على الاهتمام في هذا المجال، من خلال استقبال دور العرض التي بلغ عددها في الثلاثينات 35 قاعة عرض في مدن فلسطين الخمس الرئيسية، القدس، بيت لحم، يافا، حيفا، وغزة.

وبحسب حباشنة؛ بدأت السينما في العالم العربي في مصر بشكل أساسي، نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات، وأخذت فلسطين تستقبل الأفلام وتعرضها في دور العرض، إذ كانت مواكبة لتطور الثقافة والإعلام، كما كانت تستقبل أهم مطربي العالم العربي كأهم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وغيرهما.

وخلصت حباشنة إلى أنه في تلك المرحلة لم يكن هناك إنتاج سينمائي في فلسطين، مستدلة على ذلك بأن الأخوين لاما (بدر وإبراهيم)، المولودان في تشيلي، وضعوا نصب أعينهما هدف صناعة فيلم في فلسطين، إلا أنهما صنعا في مصر بسبب غياب هذا المجال عن فلسطين، وأنتجا أول أفلامهما عام 1926 تحت اسم "قبلة في الصحراء".



وتأتي أهمية العمل الذي قامت به السينمائية كون هذه المجموعة ناضلت واستطاعت أن تخلق ظاهرة عظيمة حول فلسطين، حتى أصبح عملها مهددا بالضيق، واستشهد جزء كبير منهم، وتبعثرت قواهم في أكثر من بلد.

تجربة إنقاذ الأرشيف

تشير حباشنة في حديثها أن مهمتها كانت جمع الأفلام وليس الأرشيف، ذلك لأن الأخير بحاجة إلى دولة قوية تقوم برفع قضية لتحصل على أرشيفها.

وتقول إنه يوجد ما يزيد عن 1500 فيلم حول القضية الفلسطينية، من أفلام القوى المختلفة ومخرجي العالم، إلى جانب أفلام المجموعة.

وتردف: "بحكم وجودي بالمؤسسة كنت على اطلاع على تراثها، لذا كان سهلا علي أن أجمع المعلومات، والصعوبة اقتصر على السفر والتنقل والاتصالات، لكنني كنت أملك المداخل والمخارج سواء لجمع الأفلام أو المعلومات حول التجربة.

وتضيف: "بمجرد أن جمعت القدر الكبير من نسخ الأفلام، بحثت عن شركاء للمساعدة في صيانة الأفلام ورقمنتها، لإتاحتها للناس، وكذلك للمهرجانات الدولية".

ويوجد في الوقت الحالي نحو 35 مهرجانا حول القضية الفلسطينية بالعالم، وفي المناسبات التي تجري لتأييد القضية، تطلب بعض هذه الأفلام.

رسالة إلى الأفراد المهتمين بجمع التراث

تري حباشنة أن فكرة الاهتمام بالأرشيف بدأت تنتشر، وأخذت تستحوذ على اهتمام أكثر من طرف، وما استطاعوا الوصول له هو الأفلام الحديثة، وبعض الأفلام القديمة المتاحة للعامة، إلا أن الأرشيف له أصول علمية، ومجموعة الأفلام ككل يجب أن تلقى رعاية من مؤسسة أو مكتبة وطنية.

وتري حباشنة أن على الأفراد المهتمين بهذا المجال الاطلاع على مفهوم الأرشيف وأن يتواصلوا مع بعضهم ليكملوا عمل بعضهم، بدلا من أن يكرروه، كذلك توصي حباشنة بوجود تحسين الأفلام قبل نشرها، مشيرة إلى أن فكرة الجمعية معدومة بهذا المجال.

وحدة أفلام السينما، فكانت تقدم لهم المعونة بين الفترة والأخرى بطلب من مصطفى أبو علي الذي كان جاراها آنذاك، والذي سيصبح زوجها فيما بعد، في الأوقات التي تنشغل بها المجموعة كاملة، ولاحقا حصلت على وظيفة كاملة مع المجموعة.

من وحدة إلى مؤسسة

التحقت خديجة حباشنة في دورة لتوثيق المعلومات، نظمها مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومنها انطلقت في ترتيب وتصنيف مواد وحدة أفلام السينما، لتبدأ بعدها الأفلام الفلسطينية بالعرض في المهرجانات الدولية بدءاً من دمشق ثم تونس، فالقاهرة، وكذلك في ألمانيا، فرنسا، وإيطاليا، وفي تلك الفترة أخذ المخرجون العالميون يحضرون إلى فلسطين لصناعة أفلام من داخلها، فكان للوحدة دور هام في تزويدهم بالمواد التي يحتاجونها.

وتروي حباشنة لتدوين: مع هذا التطور، تحولت الوحدة إلى مؤسسة، وأصبحت تشمل عدة فرق سينمائية، وتمتلك العديد من المعدات، وأصبح لديها أرشيف ومكتبة سينما الأفلام، كما أخذت تتبادل أفلاما مع دول أخرى كفيتنام والاتحاد السوفيتي، والصين، وكوبا، ودول أمريكا اللاتينية.

وفي العام 1971، زار فريق سينما العالم الثالث من دول أمريكا اللاتينية، المؤسسة، في مقر عملها في لبنان، وصنعوا فيلما حمل عنوان: "فلسطين فيتنام أخرى"، بمساعدة المجموعة التي زودتهم بالمواد اللازمة، ومن هنا بدأت تنتشر حالة من ظاهرة سينمائية حول القضية الفلسطينية.

كما أخذت التنظيمات الفلسطينية كالجبهتين الشعبية والديمقراطية تعملان على قسم للسينما، بالإضافة لدائرة الثقافة في منظمة التحرير.

ولعبت مؤسسة السينما الفلسطينية دورا هاما في استقطاب خريجي السينما حول العالم، وكذلك الهواة، ما أسفر عن إنتاج ما يزيد عن ألفي فيلم حول القضية الفلسطينية، إلا أنه مع اجتياح لبنان عام 1982، وخروج المقاومة الفلسطينية منها، لم تعد المؤسسة قائمة، لكن إرثها ما زال موجودا، رغم أن قسما كبيرا منه اختفى في ظروف غامضة منتصف الثمانينات أثناء حرب المخيمات.

الأفلام والصور وتعرضها لتعرف الناس بالقضية الفلسطينية.

فرسان وحدة أفلام السينما

عام 2019 صدر عن الدار الأهلية للنشر والتوزيع في عمان كتاب بعنوان "فرسان السينما- سيرة وحدة أفلام فلسطين- أول مجموعة سينمائية ترافق بدايات حركة تحرر وطني"، من تأليف وإعداد الباحثة والسينمائية خديجة حباشنة.

وضم الكتاب بين دفتيه سبعة فصول هي: مشاهد وروايات، تطور قسم التصوير، انطلاق فكرة "وحدة أفلام فلسطين"، "وحدة أفلام فلسطين" ولبنان، الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان وحصار بيروت، والبحث عن أفلام مؤسسة السينما الفلسطينية المفقودة.

وفي لقاءها مع تدوين قالت حباشنة إن هذه المجموعة كانت من الثوار الفنانين الموهوبين الذين تخرجوا في مجال السينما من معاهد متقدمة، كان مهمهم أن يخدموا قضيتهم واضعين اهتماماتهم الشخصية على جنب، رغم أن من يدرس السينما يكون شخصا صاحب تطلعات ورغبة في التعبير عن مشاعره وأفكاره وآرائه، إلا أن هذه المجموعة أثرت قضيتها وسخرت علمها في سبيلها، فكان مثلهم الأعلى الفدائي الذي يقدم حياته، حتى صاروا مثله، وخدموا حياتهم وهم يوثقون الأحداث في أرض المعركة.

وقال مصطفى أبو علي: تميزت تجربة سينما الثورة بالابتعاد عن طريق السينما السائدة، والبحث عن لغة وجماليات سينمائية خاصة بها، بسيطة وواضحة ومحسوسة للجماهير، تصور الواقع الذي تعيشه الجماهير الشعبية لتساعدها على فهم أوضاعها ومشاكلها، وتشجيعها على مواصلة الكفاح وكشف أساليب الاستعمار والاحتلال السياسية والعسكرية والثقافية، ولجأت إلى أساليب مستوحاة من كفاح وثقافة الشعب، وبالقدرة على الإبداع المقترن بالانتماء الصادق لقضية شعبهم، والعمل بروح الجماعة بإهمال مبدأ التخصص الصارم في عمل الفريق.

رأت حباشنة في هذه المجموعة، فريقا مناضلا قدم تجربة لها خصوصية، واعتبرت أنهم مؤسسو السينما الفلسطينية، بخلاف من يروا أن السينما الحقيقية بدأت في فلسطين بعد الثورة، وأن وحدة أفلام سينما فلسطين هي من أسست سينما الثورة فقط.

وعملت السينمائية قولها بأن فلسطين بدأت تعود إلى الحياة وإلى الخريطة السياسية والعالمية في حضورها الفعلي والسياسي من خلال الثورة، فالثورة هي بداية فلسطين وهي التي أطلقت فلسطين وأعادتها إلى الحياة، مستشهدة بقول الفدائيين: "إحنا اللي دهنا هوا بوياء"، أي أنهم من اللاشيء استطاعوا اختراع الأحداث بدمهم وجهدهم ومواهبهم وقدراتهم.

وبحسب حباشنة، فإن هذه المجموعة لم يهتم بها أحد كما يجب، بل اعتبرت أنهم مهمشون، ولا يتذكرهم أحد إلا بالمناسبات، لذا ارتأت أن توثق تجربتهم في كتاب، تقديرا خاصا لهم وكي تكون تجربتهم عبرة للأجيال القادمة.

وأكدت مؤلفة الكتاب أنه جاء ليحفظ التجربة للأجيال، وكي ينصف هذه المجموعة، التي صنعت سينما للشعب، إذ كانت هذه المجموعة تنسق عروضها في المخيمات والقواعد والمدارس، لتنوير الشعب بقضيتها، والحلول المقترحة، كذلك للعالم، وكان مهمهم صناعة أفلام بسيطة وجميلة وتقدم القضية بشكل صحيح.

التحاقها بالوحدة

لم تكن حباشنة سينمائية، أو باحثة، بل بدأت عملها في مجال الطب النفسي، إذ عملت في العيادات أولا، ثم في مدارس أبناء الشهداء، ثم انتقلت لمجال البحث، ذلك لأنها ترى في طبيعة عالم النفس، باحثا يسعى للخوض في الأبعاد الإنسانية والاجتماعية لتشكيل الشخصية الوطنية وشخصية الإنسان العربي.

وخدمت حباشنة بهذا العلم من خلال معرفتها لقيمة الذاكرة في الإنسان وأهميتها في بناء الشخصية الإنسانية والوطنية، تقول حباشنة: الإنسان بدون ذاكرة يفقد جزءا كبيرا من إنسانيته وهويته.

وإلى جانب اهتمامها في مجال البحث، كانت حباشنة هاوية للمسرح، إذ التحقت في سنوات الدراسة في أول فريق مسرحي تشكل بالأردن، وهذا ما أهلها لتقديم المساعدة إلى مجموعة

«قدسيّ الهوى» مثالٌ جيّد على الرداءة

فراس حج محمد | فلسطين

تكتب الشاعرة القصيدة العمودية، بل إنها في أغلب الظن، كما في هذا الديوان، أو في نصوصها التي تنشرها في الصحف لا تتقن الوزن أو متطلبات القصيدة الكلاسيكية، ما يدخلها في عمليتي الوهم؛ وهم الذات، والخديعة؛ خديعة القارئ العادي. فمن الأسلم لها ألا تلزم نفسها بهذا التقنية التي أصبحت قيّداً لأنها لا تتقن توظيفها. جاء مثلاً نص «بقايا ذكريات» (ص68-61) مثلاً جيداً على رداءة استخدام السجع، أو ما يمكن أن أسميه «وَهْمُ القافية»؛ فثمة كلمات قلقة في أماكنها، وثمة كلمات أخرى ملعوب بها صرفياً للتوافق والإيقاع، وثمة كلمات محشوة ومحشورة في سياقها لإتمام هذه العملية.

وعلى العموم فإن أغلب عيوب القافية المجتلبة التي تحدث عنها النقاد في الشعر القديم سيجدها القارئ في «قدسي الهوى»، ليصبح الكتاب علامة على رداءة استخدام إحدى تقنيات الشعر الكلاسيكي الموظفة جبراً في سياق من الصياغة غير الرصينة التي لا تمت إلى الشعر الكلاسيكي بأية صلة، ليكون توظيفها غير ضروري. عدا أن هذا التوظيف كان عنصر تشويه للنص، ولو خلا منه لكانت النصوص أكثر تحملاً واقتراباً إلى الشعرية، فالتخفف من الجماليات أحياناً نوع من الجمال، فإذا لم نضع الزينة في موقعها المناسب ستنقلب إلى عامل قبح ورداءة.

تعاين أغلب نصوص الكتاب كذلك من التطويل المخل، وهذا التطويل المخل أدخل النصوص في باب الثثرة والترهل، فالشاعر لا يحتاج أن يثرثر، إنما يحتاج أن تكون عباراته مكثفة مختزنة لمعاني كثيرة في اللفظ الأقل، وكلما كانت العبارة قصيرة دالة كانت أدخل في الشعرية، أما هذا الترفيل غير البلاغي والتطويل الممل الذي لا يتبعه تطور في البناء الكلي للنص أكسبه ملمحاً آخر من ملامح الرداءة.

كان لهذا التطويل أثره في تقنية كتابة النص، فغلبت المنطقية الواعية، فجاء النص باهتاً، لا يثير مخيلة القارئ ولا يدعو إلى المشاركة التفاعلية مع النص، لتنعقد المتعة، فالمعنى واضح ومستهلك، وفيه جريان وراء التوضيح غير الضروري. من ذلك مثلاً استخدامهما للجمل الاستفهامية، ثم تأتي بعد ذلك وتقول:

«أسئلة تراودني بلا هوادة

ما زلت أسأل

من يجيب؟ من يجيب؟» (ص81-80)

للأسئلة شعرية خاصة في النص، ليس هذا النص بالتأكيد، إنما النص بشكل عام، لكن شريطة أن يحسن الشعراء استخدامها، وألا تكون عشوائية، كما هو في ديوان «قدسي الهوى».

ويتصل بهذا أيضاً- التطويل غير الفني- تتابع التشبيهات في النص، دون أن تمنح تلك التشبيهات بعداً مركباً للجمل ليتطور بها المعنى الكلي للمشهد كله، تقرأ هذا المقطع:

امرأة أنا من تلك العصور

جدائل شعري

كليل طويل

كموج جسر

كقصر منيف

ليعيد خلقها دلاليًا في سياقات ذات وقع خاص على القارئ. فلا توصف اللغة الشعرية بأنها لغة عملية وظيفية تؤدي التعبير عن الفكرة؛ هذه هي مهمة اللغة الاجتماعية التواصلية العادية في البيع والشراء وركوب الحافلة مثلاً، فهي لغة استهلاكية مينة، تموت ولا يحتفظ بها بعد الانتهاء من وظيفتها، على خلاف الأدب- شعره ونثره- الذي تقوم لغته على «استخدام خاص للغة، يحقق تميزه بالانحراف عن اللغة العملية وتشويهها، فاللغة العملية تستخدم استخداماً يرتبط بأفعال التوصيل، أما اللغة الأدبية فليس لها أي وظيفة عملية، وإنما تجعلنا نرى بطريقة مختلفة فحسب». (النظرية الأدبية المعاصرة، رمان سلدن، ترجمة جابر عصفور، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص28)

كما أن اللغة الشعرية ليست هي اللغة العلمية التخصصية الاصطلاحية المنضبطة بجهاز مفاهيمي مغلق على جماعة المتخصصين، كلغة الأطباء أو الفقهاء أو غيرهم. وليست هي كذلك اللغة المعجمية المحفوظة في كتب اللغة. إنّ اللغة الشعرية غير هذا تماماً مع أن الشاعر نادراً ما يخترع لفظاً جديداً، لكن مهمته اختراع معانٍ جديدة، فردية ونفسية لألفاظ معينة، وهذا ما يمكن أن ينجح باللغة نحو الرمزية، وإطلاق تفعيل السياق الخاص للكلام، ليتم فهم المقصود من خلال السياق ذاته، إذ يقل الاعتماد على الواقع الخارجي في توجيه المعنى، وبالتالي تولد بهذه الطريقة المعاني النفسية الخالصة لتكون ذهنية متصورة تماماً. فاللغة في الشعر تصنع فضاءها المعرفي والتواصل المكتفي بالبنية السياقية التي جاءت فيه، وما يقوم به النقاد من إحالات، لا تعدو كونها تفسيراً للغة بناءً على أفق التلقي لهذا الناقد أو ذاك، وقد يكون هذا التفسير ضرباً من الخيال أو رجماً من الغيب.

جاءت اللغة في كتاب «قدسي الهوى» مصنوعة من اللغة العادية الاستهلاكية بكل ما تعنيه اللغة الاستهلاكية التي تموت بمجرد قولها، فهي بعيدة عن سمات لغة الشعر المعتمدة على الانزياح والتكثيف وخلق دلالات جديدة سياقية للألفاظ التي لا توجد معانيها إلا بتلك السياقات، لتكون اللغة الشعرية ساعتهزّ قادرة على خلق لغة تبدو كأنها لغة جديدة مقدودة من لحم اللغة الأم، تستفيد من قشرتها اللفظية لكنها تحقنها بالمعاني النفسية الذاتية الخاصة، من هنا يكتسب الشعراء أهميتهم الشعرية، لا أن يعيدوا المعروف والمكرر والمكرر حتى لو كان فيه شيء من جمالية التعبير الإنشائي، لأنّ الشعر- كما يقول أدونيس- «لا يسرد، ولا يخبر، ولا ينقل أفكاراً، ولا يصدر عن العقل والمنطق، ولا عن العادة والتقليد. وإنما يوجي، ويومئ، ويشير، فاتحاً للقارئ أفقاً من الصور، مؤسساً له مناخات من التخيلات» (الثابت والمتحول، دار الساقي، ج4، ص246)، وعاديته اللغوية تقتل روح الشعر وجماليته، بحيث يصبح النص لا شعر فيه إطلاقاً.

توهم الكاتبة خولة إمام القارئ باعتمادها على «جماليات» شعر- لغوية، فتقع في مطبات القافية المجتلبة، عندما تصرّ على التقفية، فتضطر إلى أن توظف ألفاظاً غير مناسبة، عدا أنها ألزمت نفسها بالتقفية في جملها القصيرة؛ فجاءت أقرب إلى السجع منها إلى القافية، إذ لا

تعيد النصوص الرديئة- على النقد- طرح المفاهيم الأساسية المتصلة بجنسها المؤطرة ضمنه أو بطريقة التعبير عن أفكارها، وأهم تلك المفاهيم، مفهوم الرداءة نفسه، إذ كيف يكون النص رديئاً إلى درجة المثال الجيّد على هذه الرداءة. ليس في الأمر ما يدعو إلى المفارقة، أو التلاعب بالألفاظ، إنما هي حالة تشكلت على هيأتها لتكون هي، كما استقرت عليها بنموذجها اللغوي والشكلي.

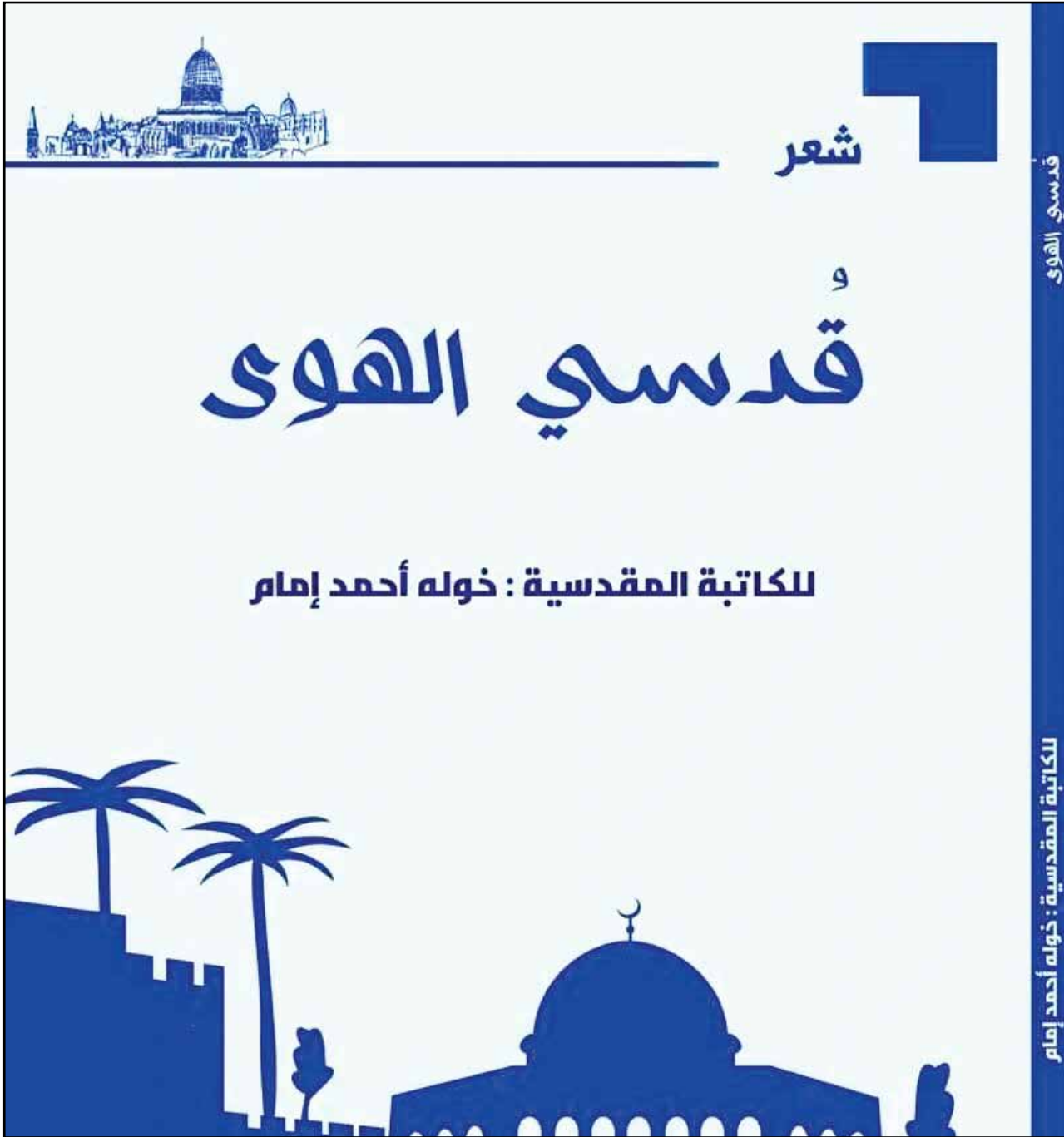
ما مفهوم الرداءة الفنية هنا؟ إنها- باختصار شديد- ألا يمثل العمل إضافة نوعية في موضوعه أو في جنسه، مع عدم تحقق شروط تكوّنه الأولى ليكون جديراً بتجنيسه الذي يمثله. إنه أشبه بحالة من الهديان أو الثثرة اللغوية غير أدبية، إذ تقل أو تنعدم عناصر شعرية، فبيّدت في نظر المتلقي ولا يدعو إلى القراءة أو الاستزادة، ناهيك عن عدم التأثير والبقاء في مخيلة القارئ طويلاً أو قليلاً، فلا شيء يدوم من تلك الرداءة في ذهنه، لأنّ العقول والقلوب مهياة على أن تنفعل وتتأثر بكل ما هو جميل وفريد واستثنائي، ناهيك عم يحدثه في النفس من مشاعر الإحباط والاشمئزاز، وتعزيز حالة متوهمة من الرداءة قد تصل إلى درجة التعميم على كل شعر أو على كل إنتاج أدبي حديث، أو على إنتاج كل أديب ذي أصول معينة أو جنس معين.

كما أنّ العمل الرديء أيضاً يشكل عبئاً لغوياً على صاحبه، فيحمله على ظهره، فيلتصق به في أرض غير ذي زرع في وادٍ قاحل غير مقدس، فكثير من المبدعين الكبار ضاقوا ذرعاً برديتهم دون أن يكونوا قادرين على التخلص منهم، فظل هذا الرديء بقعة سوداء في مسيرتهم يحاولون ألا يكون في بؤرة الضوء والنقد على أقل تقدير، لكن النقد لا يرحم، والقارئ لا يجامل، فهو «براغماتي» يبحث عما يفيد ويمتعه، ولا يستطيع كاتب أن يفرض على قارئ أخلاقياته مهما كانت مثالية، ليمنعه من التمر مثلاً في ظل اتساع رقعة وسائل التواصل الاجتماعي، إذ تصبح فضيحة الشاعر أو الكاتب الرديء «بجلال» على رأي التعبير الشعبي المصري المعبر بحرفية في مثل هذه الحالة.

هذه هي محددات الرداءة التي يمكن أن يستقيها الناقد من مجموع ما قاله النقاد، وهم يعالجون النصوص، ويقرؤونها، أو وهم يحللونها إلى عناصر شكلية وأخرى موضوعية، وهي محددات عامة، لا يختلف حولها النقاد، بل إنهم مجمعون عليها، لكن اختلافهم في مدى انطباقها على نصّ دون آخر.

من المفترض أن «قدسي الهوى» للمقدسية خولة أحمد إمام ديوان شعر (دار إلياحور للنشر والتوزيع، 2021). والشعر له محددات من لغة خاصة فردية، وصورة بلاغية، وانزياح دلالي، وتكثيف في الصياغة، ودهشة في التصور الذهني للموضوع، سعياً وراء التأثير في المتلقي.

تعدّ اللغة أهم عدة للشاعر، ففيها ومنها وبها يتشكل الشعر، ويتعامل معها كما يتعامل الخزاف مع الطين،



وقمرة نور (ص142-141)
فكيف لقارئ أن يتصور معنى ذهنياً مقنعاً جمالياً لشعر هذه المرأة وشعرها أيضاً؟ أظن أن هذه الصورة لو أحييت إلى فنان تشكلي لخرج بصورة مضحكة أو لعلها صورة مرعبة، كيف لك أن تتخيل جمال شعر المرأة وهو كقصر منيف أو قمرة نور؟ إنها صورة تثير في النفس الفزع وليس النشوة أو الجمال. وهذا يعيد إلى الواجهة مرة أخرى ما قاله النقاد عن التشبيه، وضرورة المناسبة بين طرفيه، وتوضيح المعنى وإبرازه من خلال هذه العلاقة الناشئة بين المشبه والمشبه به.

وبعد هذا وذلك، فإن المعجم اللغوي لكاتبة هذا الكتاب فقير جداً، ويدور حول ألفاظ معينة، ومرجعيتها الثقافية متدنية المستوى، إضافة إلى الفقر المدقع في المجاز والاستعارة والصورة الشعرية المبتكرة، وتكرار مجموعة من الألفاظ واضح لكل من يقرأ الديوان.

هذه الحالة من الكتابة التي وصفت بالرداءة على الوجه الذي بينته آنفاً، تطرح سؤالاً مهماً: ما الذي يدفع الكاتب ليكتبوا شعراً؟

سبق لغسان كنفاني في كتابه «فارس فارس» أن أشار إلى الإقبال على كتابة الشعر بغزارة في مقال بعنوان «شعراء متهمون بالغش والتزوير» (ينظر ص 176 على سبيل المثال)، لتجد أنه لا إجابة سوى ما كان قاله في مقال سابق: «هنالك كما يبدو علة كبيرة لدى كتابنا، وهي اعتقادهم أنهم إذا أطلقوا على شيء ما اسم شعر، فإن ذلك يعتبر بمثابة جواز مرور إلى المجد». (ص-43-44) فهذا الكتاب «قدسي الهوى» - في أحسن أحواله - كتاب خواطر مسجوعة يغلب عليها البوح الذاتي، فيها تدريبات أولية على استخدام اللغة العادية الاستهلاكية، وليس له من نصيب كثير أو قليل في الشعر والشاعرية، وعلى ذلك فإن «قدسي الهوى» - بوصفه ديوان شعر - مثال جيد على الرداءة، ولو تواضعت الكاتبة قليلاً وجعلته تحت جنس «النصوص» أو الخواطر لكان أسلم لها، لأن النصوص أو الخواطر لا تحتاج إلى تلك الفنية العالية التي يحتاجها الشاعر. فالشعر لا أن تبوح، أو تنوح، وإنما أن تصنع اللغة. إن الشعر لا يكتب إلا إذا كان الكلام نابعا من منطقة مجهولة من داخلك، دون أن تعرف وحيها بالضبط، واترك اللاوعي هو من يقودك إلى القصيدة، دون أن يكون لعقلك أدنى تفكير أو سيطرة على النص، وإلا سيغرق الشعر في المعقولة والمباشرة والمنطق، وساعتئذ ستكون الكتابة نثراً لا شعر فيه، كما حدث بالضبط في «قدسي الهوى»، هذه الحالة الشعرية المطلوبة عبرت عنه الشاعرة نجاة بشارة ولخصته في قولها:

لا نكتب الشعر إلا عند سكرتنا
كي يرشف الحبر ما ارتجت له الكأس

ورحم الله الحطياة الذي كان من الأولين السابقين في الإشارة إلى أن الشعر فنّ ليس كأى فن، وحذر من استسهال تعاطيه والخوض فيه، فقال:

إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه
فالشعر صعب وطويل سلّمه

والشعر لا يستطيعه من يظلمه
زلت به إلى الحضيض قدمه

يريد أن يعرّبهُ فيعجمه

وعليه، فإن الشعر كما يصفه الشاعر والناقد الدكتور المتوكل طه: «هو ذلك القول» الذي يرقى فور سماعه أو قراءته إلى مراتب النيرفانا، ويجعلك تشهق، ويحدث نبضة النار في خلاياك، ويبعث ذلك النّحل الشرس إلى كل مسامحة فيك، أو أنه كلام إلهي يأخذ روحك إلى

ومن باب آخر قريب من ذلك، وإن بشكل أعمّ، فإن المعاني - كما قال الجاحظ - «مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي والمدني، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير الألفاظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطبع وجودة السبك، وإنما الشعر صناعة وضرب من النسخ وجنس من التصوير». (الحيوان، ج3، ص132-131) وأما في العصر الحديث فقد أكد ملارميه «أن الشعر يصنع من الكلمات نفسها، قاصداً بذلك الكلمات كأحداث حسية»، «رافضاً الأفكار كمادة للشعر» (الشعر والتجربة، أرشيبالد مكليش، ترجمة سلمى الخضراء الجيوسي، 1963، ص30)

فكم من متطفل على الشعر أفسد الشعر وأبعد القراء عن اقتناء كتب الشعر والاستمتاع به، إذ لا شك في أن هؤلاء الكتبة الذين يسوقون مثل هذا الذي يدعى شعراً عندهم، أفقد الجمهور الثقة بالشعر والشعراء، فعمل رديء واحد كفيل بأن يخرب على مائة من العطارين الممتازين روعة ما ينتجون من جميل الروائح المبهجة التي تشيع في النفس الجمال والأريحية، ولكن لولا هذا القبح لما عرف الجمال، وكما قال الشاعر: «وبضدّها تتبين الأشياء»، «الضدّ يظهر حسنه الضدّ»، فكأنه لا بد من الأعمال الرديئة لتحلّو في الفكر والقلب الأعمال الرصينة العظيمة المؤثرة.

رعشة غائمة، ويعكّر دمك بالعسل، ويتركك على مفترق التيه اللذيذ. أرضه نارٌ ثلجية، وسماؤه أطفال المجرّات اللاعبين في فضاء غير مدرك. بصرف النظر عن شكله، لأن الشعر أكبر من أي شكل». (قصيدة «النثر» والشعر، منصة الاستقلال الثقافية، 2019-10-28).

فالشعر - إذاً - هو حالة كونية شاملة، وليس مجرد كتابة تتجنّس بالشعر وتتموضع في الصفحة على شكل سلاسل لغوية بأسطر متناثرة. بل الشعر أكبر من أن يتضمن صورة شعرية هنا أو هناك، كما هو في كتاب «قدسي الهوى»، إذا لم تكن تلك الصور الشعرية ذات نسق شعري عميق يحيل على فلسفة خاصة للكاتبة، بحيث يصبح الشعر رؤياً جمالية لهذا الكون أو احتجاج جمالي تعبيري على ما فيه من قبح ومأس. وليس هو «قداسة الموضوع»، فلن يشفع ذلك للشعر الرديء، ولن يرفعه إلى مصافّ الجودة المطلوبة، ويصدق على هذا الكتاب ما قاله غسان كنفاني في حق أحد كتب الشعر في زمنه: «إن جواز السفر الذي يدخل الرجل إلى وادي عبقر ليس نظافته الوطنية، ولكن أيضاً موهبته. قد تكون الوطنية الصادقة في أحسن الحالات جواز سفر إلى سوق عكاظ، ولكن الموهبة والأصالة والقدرة الفنية هي سمة الدخول. الشعور الوطني عربة تحتاج إلى وقود، والوقود هو العبقرية». (فارس فارس، ص36)

الشيخ خضر عدنان .. نموذج البطل الفرد في زمن انعدام القيم الجماعية

البطولة الفردية والجماعية في الحالة الفلسطينية وانعكاساتها على الحركة الأسيرة

أشجان عبور: خضر عدنان لم يكن بطلا فرديا بل مدرسة ومرشدا

وسام رفيدي: تراجع النضال الوطني عزز البطولة الفردية على حساب الجماعية

خالد عودة الله: في مرحلة أوصلو وما بعدها أصبح هناك مسعى لاغتيال فكرة البطولة

تدوين - سوار عبد ربه

الإضراب فتصبح هذه بطولات فردية داخل البطولة الجماعية. أما الباحث خالد عودة الله فاعتبر أن صورة البطل دائما ليست ثابتة سواء في الحالة الفلسطينية أو غيرها، ففي بدايات المقاومة الفلسطينية التي ترافقت مع المشروع الاستعماري الصهيوني منذ مائة عام، كان هذا المفهوم هو مفهوم القيام بالواجب الفردي بسبب عدم وجود أطر تنظيمية، فكان الناس يقومون بشكل تطوعي بالدفاع عن وجودهم وأرضهم وكرامتهم أمام المحتل سواء كان مستوطنا كالصهاينة الذين بدأوا بالتوافد على فلسطين كمستوطنين تحت الحكم العثماني في أواخر القرن التاسع عشر، أو لاحقا في مواجهة الاستعمار البريطاني الذي وصلت فيه المواجهة إلى ذروتها بالثورة الفلسطينية الكبرى قبل أن تمر بمراحل تمهيدية خلال الثورات الكبرى كثورة النبي موسى وهبة البراق وغيرها.

وارتبط مفهوم البطولة في بدايات المقاومة، بالمعاني الأخلاقية التقليدية داخل المجتمع الفلسطيني كالنخوة ونجدة الغير وغيرها، ولاحقا تطور هذا المفهوم مع تجربة الشيخ عز الدين القسام إذ أصبح دور البطولة مرتبطا بنموذج يقوم به فرد واع، يقاوم حاملا معه مشروعا سياسيا تعبويًا، ما أسفر عن تداكل بين القيام بالواجب بصفته فرديا أخلاقيا وكونه فعلا سياسيا تعبويًا يرسم الطريق للمجتمع والأجيال القادمة، وفقا لعودة الله.

وبحسب الباحث، فإنه بعد انطلاق الثورة الفلسطينية وتشكل الأطر التنظيمية، أصبح مفهوم البطولة له بعد ذاتي وسياسي وتنظيمي، وأصبحت البطولة في هذه المرحلة عنوانا يتم اكتساب الشرعية السياسية بناء عليها، لهذا هناك نزاع دائم على تبني العمل وهوية البطل، ما يعني أن البطولة انتقلت في هذا الجانب إلى استثمار سياسي. ولاحقا ساد هذا النموذج إلى جانب نموذج البطل الشعبي الذي يقوم بفعله متطوعا دون قناعات أيديولوجية واضحة بالضرورة وإنما بالتعبير عن أخلاقية جماعية متوارثة.

مرحلة ما بعد أوصلو

ونظرا للنقلة النوعية التي أفرزتها اتفاقات أوصلو، كان لا بد من التطرق لهذه المرحلة بالنظر إليها كمرحلة مفصلية في السياق الفلسطيني، لما نتج عنها من تغيير على كافة المستويات والأصعدة بما فيها الحالة النضالية التي أخذت شكلا وبعدا مختلفا عما كان عليه الوضع قبلها.

في حين عبر الباحث خالد عودة الله عن فعل البطولة بأنه قيام كل إنسان بواجبه في مقاومة المحتل وهو واع للثمن الذي سوف يدفعه مقابل قيامه بهذا الواجب، وبالتالي فعل البطولة يقاس على الواقع المجتمعي، ذلك لأن ليس كل الناس مستعدين لدفع هذا الثمن في هذه المواجهة، ما يعني أن البطولة بشكل أساسي هي الاستعداد لدفع الثمن الباهظ الذي قد يصل إلى التضحية بالحياة.

التحولات في هذين المفهومين

ومر مفهوم البطولة في الحالة الفلسطينية، بمسارات مختلفة ارتبطت في مدى تصاعد النضال الوطني أو تراجعه، فكانت تعزز مكانة البطولة الجماعية تارة على حساب الفردية، وتارة أخرى تبرز البطولة الفردية وسط غياب للبطولة الجماعية. واعتبر الباحث وسام رفيدي أن هذه التحولات في الحالة الفلسطينية مرتبطة بشكل أساسي في تصاعد أو تراجع النضال الوطني الذي عزز من مكانة البطولة الجماعية أحيانا على حساب البطولة الفردية.

وقياسا لأثر هذه التحولات، تطرق رفيدي إلى الحركة الوطنية الأسيرة كنموذج لدراسة التحولات في مفهوم البطولة، بالعودة إلى الإضراب الذي خاضه أكثر من 4500 أسير مدة 18 يوما، عام 1992، إذ كان هذا الإضراب بطولة جماعية بكل ما للكلمة من معنى، إلا أنه في الوقت الحالي البطولات الفردية أصبحت هي الطاغية في حالة الحركة الأسيرة ذلك بسبب تراجع النضال الجماعي للحركة الأسيرة الفلسطينية ما عزز من النضالات الفردية للأسرى، وبالتالي أصبح هناك حيز أوسع للبطولة الفردية في الإضراب عن الطعام من الحيز الذي تحتله البطولة الجماعية في هذا الجانب.

وأياضا الصمود في بيروت عام 1982، رغم الهزيمة التي جرت بخروج الثورة الفلسطينية من لبنان، إلا أن تلك المرحلة شهدت صمودا وقتالا جماعيا حقيقيا في بيروت الغربية، ما جعل البطولات الفردية تغيب في هذه الحالة، بسبب تخيير حالة من الصعود الجماعي للمقاومة، وفقا لرفيدي.

وبحسب د. وسام رفيدي، فإنه رغم تصاعد النضال الوطني الذي يعزز من البطولة الجماعية على حساب البطولة الفردية، إلا أن الأخيرة لا تضيع في ظلها، حتى في جانب البطولة الجماعية للأسرى في الإضراب عن الطعام، ذلك لأن بعض الحالات الفردية التي قد تنخرط في الإضراب الجماعي قد تكون حالات مرضية على سبيل المثال، ترفض عدم دخول

برحيل الأسير القائد خضر عدنان عن عالمنا شهيدا في الثاني من أيار 2023؛ فقد الشارع الفلسطيني واحدا من أبرز أعلامه الذين نذروا أنفسهم في سبيل شعبهم ووطنهم، وسطعوا نجوما في مرحلة غابت عنها المفاهيم النضالية الجماعية، نتيجة مجموعة من التحولات أفرزت تغييرا في البنى النضالية عبر مراحل مختلفة، سيتطرق لها التقرير تفصيلا.

وفي كل مرة نفقد فيها نموذجا مناضلا كالشيخ خضر عدنان، يصبح النقاش السائد أننا فقدنا مخلصا من المخلصين الذين بتنا نعلق آمالنا التحررية عليهم، في ظل غياب أو تغييب برنامج نضالي واضح وجامع لكل الفلسطيني، تنخرط فيه كافة مكونات الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق هدف الحرية والتخلص من نير الاستعمار الاستيطاني.

ولهذا، التقت تدوين بمجموعة من الباحثين لمحاولة تفكيك مفهوم البطل والبطولة في الحالة الفلسطينية، وربط تحولاتها في السياقات التحررية المختلفة منذ بدايات المقاومة الفلسطينية للمشروع الاستعماري الاستيطاني وصولا إلى المرحلة الأنية التي تراجعت فيها القيم الجماعية لصالح طغيان الفردانية، من خلال ممارسات مدروسة وممنهجة عملت على زرع ثقافة اللامبالاة وتحويل المزاج الثقافي العام إلى مزاج فردي، وصلت انعكاساته إلى داخل الحركة الأسيرة.

مفهوما البطولة الفردية والجماعية

يرى الباحث والأكاديمي وسام رفيدي أن البطولة في الحالة الفلسطينية لها جانبان، الأول فردي، والآخر جماعي، وكلاهما لهما حيز يشغلانه في التاريخ. فكما يوجد بطولات فردية ممثلة على سبيل المثال بعز الدين القسام كبطل فرد، توجد بطولات جماعية كمجموعة عز الدين القسام التي حاولت أن تقوم بثورة مسلحة عام 1935، معتبرا أن الرواية الوطنية بحاجة إلى بطولات لكي تبني.

وأشار رفيدي إلى أنه لا يوجد شعب في التاريخ يستطيع بناء رواية تاريخية بدون بطولة، حتى لو اخترع هذا الشعب بعض البطولات اختراعا، فكل الشعوب لها مخزون هائل من البطولات الفردية والجماعية التي تنتمي لآلاف السنين إلى الوراء بغض النظر إن كانت صحيحة أم مؤسفرة.



تصنع البطولة صناعة، وتنعكس صورتها في الأدب والشعر والسينما، فهذا مكون طبيعي لأنه من الضرورة لكل أمة وكل شعب أن تخلق النموذج المثالي للإنسان بما يتعلق بهويته الوطنية، وهذا يشار إليه كمفهوم البطل القومي المصنوع أو الذي تتم صناعته من قبل الدولة أو حركة التحرر الوطني. أما النموذج الثاني وفقا لعودة الله هو البطل الشعبي الذي تتم بلورته كنموذج ليس بطريقة مدروسة إنما من خلال إبرازه مجتمعا، لأن المجتمع يشعر أن هذا الشخص يقدم مثلا بحاجة له المجتمع لكي يربي أفراد على نموذج مثالي مهم لاستمرار المجتمعات.

وفي حالتنا الفلسطينية فإن مسألة البطولة مهمة جدا، هذا لأننا في صراع وجودي وبالتالي أي شخص يتقدم للمواجهة، المجتمع تلقائيا يخلع عليه صفة البطولة ويعطيه هذه القيمة كقيمة عظمى، بحسب الباحث، الذي يرى أن البطل الشعبي هو تعبير عن طموح وآمال المجتمع، وبالتالي تحبك حوله مجموعة من الروايات والأساطير الشعبية التي تتوارث باستمرار، والتي تعود إليها الأمم والشعوب في لحظة التيه.

انعكاسات التحول في القيم الجمعية على الحركة الأسيرة

ربط الأكاديمي وسام رفيدي تراجع النضال الوطني الفلسطيني بتحويلات طرأت على الحركة الأسيرة، تبلورت بشكل أساسي في مرحلة أوصلو التي ظن الأسرى أنه بموجبها ستأتي الحافلات لنقلهم وبهذا تنطوي مرحلة الأسر بالنسبة لهم، إلا أن شيئا من هذا لم يحصل، ما ترك حالة من الإحباط، أدت إلى تفكك داخلي على المستوى النفسي والتنظيمي والثقافي.

واعتبر رفيدي أن من دمر الحركة الأسيرة في مرحلة من المراحل هو اتفاقات أوصلو، وتراجع النضال الوطني بعدها، رغم محاولة الحركة الأسيرة أكثر من مرة خوض إضرابات جماعية، إلا أنها لم تكن بزخم وقوة الإضرابات الجماعية

الفدائية الاستشهادية وتبلور نموذج مثالي للبطل في هذه المرحلة كتعبير أقصى عن مرحلة الالتحام مع العدو في طريق لا رجعة منه، وهنا أصبحنا نتحدث عن نموذج متطور للبطولة، وبعدها تم تفكيك هذا النموذج بسياسات ما بعد الانتفاضة الثانية التي بنيت على تفكيك أي قدرة للمجتمع الفلسطيني المقاوم، وفقا لعودة الله.

وبحسب الباحث فإن ردة الفعل على انهيار هذه البنى التنظيمية أسفرت عن نشأة ظاهرة العمليات الفردية ما يعيدنا لمفهوم أول للبطولة الذي يرتبط بمفهوم النخوة والتعبير عن القيم الجمعية المتوارثة، بدون أي مشاريع سياسية واضحة. ويرى عودة الله أننا ما زلنا نعيش هذه المرحلة رغم التحولات التي نشهدها مع انبعاث ما يشبه العمل التنظيمي في الضفة الغربية في مناطق الشمال تحديدا.

الحاجة إلى البطل

وتنبع الحاجة للبطل من جانب أنه نموذج يصلح للاقتداء به وتعميمه على الأجيال المتعاقبة، وكذلك باعتباره ركنا أساسيا في بناء رواية الشعوب.

وفي هذا الجانب، قال الباحث وسام رفيدي إن كل الشعوب بحاجة إلى أبطال، لأنها بحاجة إلى نماذج ليتم الاقتداء فيها لبناء روايتها وفلسفتها في التاريخ ورؤيتها لذاتها، وهذا البناء بحاجة إلى رموز، مشيرا إلى أنه لا يوجد شعب بلا أبطال، وإذا لا يمتلك أبطالاً يخترعهم، فالصهاينة اخترعوا كذبة مشهورة جدا في التاريخ وهي أبطال المتسادا الذين زعموا أنهم قاموا بعملية انتحار جماعي دفاعا عن عقيدتهم اليهودية في القرن الأول، وهذه مجرد أسطورة تم بناؤها ليبنوا أنفسهم كشعب بحاجة إلى أبطال.

وفي علم النفس المجتمعي ينظر لمسألة الحاجة إلى البطولة من باب أن الناس لا تستطيع العيش على رواية خالية من الرموز والبطولات، وفقا لرفيدي.

من جانبه، قال الباحث خالد عودة الله إن كل الأمم والشعوب

وفي قراءته لمرحلة أوصلو وما بعدها، قال الباحث وسام رفيدي إن أوصلو ليست مجرد اتفاقات وقعت، إنما مرحلة كاملة على مستوى البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وفي هذا المجال، مرحلة أوصلو دعمت وروجت بشكل مدروس وممنهج من قبل الإمبرياليين الأمريكيين والصهاينة وسلطة أوصلو لمفهوم الفردانية والذاتية، وعندما تتعزز الفردانية وقيم الذاتية والأنانية في التفكير يكون ذلك على حساب القيم الجماعية.

ويرى رفيدي أن أوصلو عملت على تراجع القيم الجماعية وبالتالي تراجع البطولات الجماعية لصالح بروز البطولة الفردية، الأمر الذي انعكس أيضا داخل الحركة الأسيرة وفي بعض العمليات الفدائية التي يقوم بها شبان ليست لهم اتصالات تنظيمية يسمونهم في الصحافة العبرية الذئاب المنفردة، وفي حقيقة الأمر هم أشخاص مخلصون وطنيا وليس لهم صلات تنظيمية، يقاتلون الاحتلال وبالتالي بطولاتهم فردية.

إلا أنه رغم أوصلو وما عززته من قيم فردية، يوجد استثناء أساسي جدا في الحالة الفلسطينية في هذا الجانب، بحسب رفيدي، وهو حالة البطولة الجماعية للمقاومة في غزة، التي تعتبر جانبا مشرقا ومبشرا لشعبنا في المستقبل، لأن روح المقاومة في غزة أنتجت حالات من الصمود الجماعية رغم وجود حالات فردية من البطولات داخل هذه البطولة الجماعية، كالأفراد الذين تمكنوا من أسر الجندي جلعاد شاليط.

أما قراءة الباحث خالد عودة الله في هذا الجانب، فتخلص إلى أنه في مرحلة أوصلو وما بعدها أصبح هناك مسعى لاغتيال فكرة البطولة على اعتبار أننا لسنا بحاجة إلى أبطال في هذه المرحلة إنما لأناس عقلانيين، والعقلانية هنا تم اختزالها بضرورة التصالح مع العدو، وإن كانت هذه الضرورة تم إخراجها بطريقة كأنها هي الفعل العقلاني الرشيد.

ومع انهيار البنى التنظيمية في مرحلة الانتفاضة الثانية أصبحت هناك عودة إلى مفهوم البطولة المرتبط بالعمليات



عام 1981 في سجن نفحة على سبيل المثال، ما فتح مجالا للإضرابات الفردية المبنية بشكل أساسي على فكرة أن الحركة الأسيرة لم تعد تمتلك القوة لإلغاء الاعتقال الإداري، بالتالي يصبح هم الفرد الأسير في هذه الحالة تخليص نفسه من اعتقال تعسفي، غير قانوني، ومناقض لكل القوانين الدولية. من جانبه، اعتبر خالد عودة الله أن ما حدث داخل الحركة الأسيرة في هذا السياق مرتبط بالانهيار السياسي الشامل في المجتمع الفلسطيني، ذلك لأن النخبة الوطنية الفلسطينية تحولت إلى سلطة ومشروع دولة مستحيلة، تسببت في تجريف المجتمع سياسيا وثقافيا وجماليا.

بالإضافة لعجز العمل التنظيمي عن إعادة بلورة ذاته داخل هذه الظروف غير السهلة، ما أدى إلى نشوء البطولة الفردية ليس فقط في داخل السجون وأيضاً خارجها، كالعديد من الفردي خارج السجون، التي يمكن النظر إليها على أنها نسخة من الإضرابات عن الطعام لمواجهة الاعتقال الإداري داخل السجون، وفقاً لعودة الله.

ويرى خالد عودة الله أنه في ظل عدم وجود مشروع قادر على لملمة هذه الجهود وتوجيهها، فإن الأفراد سيقومون بما يستطيعون للدفاع عن ذاتهم وللانتصار لوطنهم، لأن سعيهم للمقاومة لا يفنى.

ثقافة الفردانية ودورها في تغييب قضية الأسرى عن المجتمع

أما عن تغييب قضية الأسرى خاصة أولئك الذين يخوضون بطولات في الإضرابات الفردية عن الطعام عن المجتمع خارج السجون، أرجع د. وسام رفيدي السبب في هذا عن التاريخ من اللامبالاة والنزعات الفردية وعدم الاهتمام بالهم الجماعي الذي بات ظاهراً في الشارع.

وبحسب رفيدي؛ على مدى سنوات طويلة من عام 1994 حتى اليوم، بعد انهيار البرنامج الوطني أوسلو خلقت لدينا ثقافة عدم الاهتمام بالهم العام التي انعكست على كثير من الجوانب، وهي ثقافة يجب التركيز عليها في صراعنا الحالي الذي لم يعد مع العدو الصهيوني فقط إنما مع هذه الثقافة التي زرعت فيها.

ويرى خالد عودة الله أن المسؤول عن هذه الثقافة هو من يحتكر القرار الفلسطيني المختطف، والذي ذهب به إلى الهاوية وحوّلنا إلى مجتمع تابع بكل مستوياته.

الإضرابات الفردية عن الطعام كانعكاس للذات الجمعية

وفي قراءة مغايرة قدمتها الباحثة أشجان عجور فيما يتعلق بمسألة إضرابات الأسرى الفردية عن الطعام، قالت إن الإضرابات الفردية تبدو لأول وهلة كأنها فعل فردي ذاتي، ولكن "خطاب الأسرى المضربين الذين قابلتهم ضمن إعدادي لدراسة في هذا الجانب، يمثل ويعكس الذات الجمعية بحسب تجربتهم الفردية، أي أنها مدفوعة بسياسات ثورية فلسطينية ضد الاستعمار الاستيطاني، كما سياساتهم وخطابهم كانت مختلفة عن خطاب أوسلو الذي كبل المقاومة بفكرة الدولة.

وأوضحت: بالرغم من كون الإضرابات فردية لكنها تنطوي على بعد جماعي عميق، حتى أنها كانت رافعة لتجديد النضال السياسي الجماعي. على سبيل المثال عندما أضرب بلال كايد من الجبهة الشعبية، كل الجبهة تضامنت وأضربت معه داخل السجون، أي أن الإضراب الفردي يشكل رافعة لتجديد الإضراب الجماعي ووسيلة لصيانته.

وترى عجور في الإضرابات الفردية تأكيداً على أن المقاومة هي حالة مستمرة في وجه السلب وعنق الاستعمار خارج وداخل السجن. كما أنها وسيلة ابتكرها الأسرى للتأكيد على استمرارية المقاومة رغم الأزمة في النضال الجماعي، فلم يقبل الأسرى أن يتحولوا إلى ضحية سلبية بل من خلال مقاومتهم الراديكالية شكلوا ذوات ثورية فاعلة مرتبطة بالذات الجمعية.

وبحسب الباحثة فإن هؤلاء الأفراد الذين يقومون بالإضرابات يشعلون من جديد جدوى النضال الجماعي داخل وخارج

السجون، وهم المد الثوري الذي يؤكد أن المقاومة مستمرة لأن وجودنا يكون "ضحية" إذا لم تتوفر المقاومة حتى لو كانت فردية.

وبحسب عجور لا يمكن فهم هذه النضالات الفردية دون وضعها في السياق الأوسع لمقاومة الفلسطينيين الجمعية ضد استعمار صهيوني اقتلاعي قاتل، فالأسرى استخدموا جسدهم في هذا النوع من المقاومة الراديكالية والتي تتكشف فيها المواجهة بين المستعمر والمستعمر في معركة الإضراب.

وخلصت الباحثة إلى أن هؤلاء الأسرى الأفراد في إضرابهم الفردي يقاتل كل واحد فيهم كأه وطن، معتبرة أن الإضراب من أهم مواقع المقاومة الحية لمواجهة بنية الاستعمار الاستيطاني العنيفة، المتمثلة في منظومة السجن. وهي تجربة يقوم الأسرى من خلالها بتحويل الجسد إلى سلاح ليسكروا الاعتقال الإداري بأمعائهم.

وعملت عجور على إعداد كتاب حمل عنوان: "استعادة الإنسانية في تجربة الإضراب عن الطعام في فلسطين: الذات الثورية وإنهاء استعمار الجسد"، تطرقت فيه تفصيلاً إلى الإضرابات الفردية والجماعية التي تركزت كظاهرة عام 2012، الذي شهدت معظم فصوله إضرابات فردية وجماعية أدت إلى الانتباه بشكل أكبر إلى قضية الأسرى.

وخلال العمل على إعداد الكتاب أجرت الباحثة 85 مقابلة في الفترة الواقعة ما بين 2015 حتى عام 2018، استهدفت بشكل أساسي من خاضوا تجربة الإضراب احتجاجاً على الاعتقال السياسي، بينهم الشهيد الأسير خضر عدنان.

خضر عدنان لم يكن بطلاً فردياً بل مدرسة ومرشداً

وفي هذا الجانب قالت عجور: "خلال عملي على الكتاب التقيت بالشهيد خضر عدنان بعد إضرابه الأول والثاني ووثقت نضاله وفلسفته بالإضراب الفردي الذي سجل فيه بطولات إنسانية تستحق أن ننحني أمامها".

ويعتبر الشهيد خضر عدنان أول أسير شهيد في حالة الإضراب الفردي عن الطعام.

وأشارت الباحثة في كتابها إلى أنه منذ العام 2012 تتلاحق موجة من "الإضرابات الفردية" التي نفذها بداية أسرى الجهاد الإسلامي خاصة الشهيد خضر عدنان ثم امتدت بعد ذلك إلى أسرى جميع المنظمات السياسية، وكانت هذه الإضرابات

احتجاجاً على الاعتقال الإداري.

وبحسب الأسرى الذين التقتهم الباحثة، شكلت حركات التضامن والإسناد داعماً أساسياً في تعزيز صمود الأسرى، إذ قالوا في مقابلاتهم معها، إن التضامن الجماهيري كان بمثابة الرئة التي يتنفسون منها، وإنه عمق الشعور بأن شعبهم لم يتركهم وحيداً في المعركة. وقد برز هذا التضامن والتعاطف ليس من قبل الشعب الفلسطيني فقط، بل على مستوى العالم أيضاً، وهو ما عزز موقف الأسرى في المفاوضات، وضغط على "إسرائيل"، التي لا تريد أن يموت أسرى مضربين عن الطعام في سجونها.

أما في حالة الشهيد خضر عدنان، اعتبرت عجور أنه بإضرابه الأخير عن الطعام، أخذ الاحتلال قراراً باغتياله هذه المرة، وتجلّى وضوح هذا القرار من خلال التعامل معه أثناء مصارعة الموت، عندما رفض الاحتلال لعائلته القيام بزيارته، واقتصر السماح على زوجته برؤيته عبر الفيديو كونفرنس خلال جلسات المحاكم، كما أن الاحتلال رفض نقله إلى مستشفى مدني رغم خطورة وضعه الصحي.

وترى الباحثة أن استشهاد القيادي خضر عدنان في سبيل الحرية كان بمثابة إعلان وفاء للقضية التي استشهد من أجلها، حيث رفع في كل إضراباته كما كل الأسرى الذين خاضوا هذه التجربة، شعار إما الحرية أو الشهادة. وكانت الحرية وتحرير فلسطين هي مطلبه.

ووفقاً لعجور، حقق خضر عدنان في نضاله البطولة لأنه لم يقبل أن يستسلم للعجز. وبذلك شكل ذاتاً ثورية فاعلة مرتبطة بالذات الجمعية، فهو يمثل شعبنا وتاريخنا ومقاومتنا، واستشهاده هو بمثابة تحول طوته الفردية إلى ذات جمعية تواجه بنية الاستعمار الصهيوني، وكان في معركته وبطولته وحيثته مرشداً لنا ودرسا، فلم يكن فرداً بل مدرسة.

ختاماً، قالت الباحثة إن الإضراب كأداة نضالية تم ممارسته منذ الستينات. وكان أول إضراب عن الطعام في سجن نابلس في عام 1968 احتجاجاً على ممارسات الضرب والإهانة التي تمارسها مصلحة السجون الإسرائيلية ضدهم. وفي عام 1969، نفذ الأسرى في سجن الرملة إضراباً استمر 11 يوماً احتجاجاً على المعاملة المهينة، واستشهد أول أسير نتيجة إضرابه عن الطعام في سجن عسقلان، وهو عبد القادر أبو الفحيم عام 1970، ثم استشهد راسم حلاوة وعلي الجعفري في العام 1980 في سجن نفحة، والشهيد محمود فريخ في سجن جنيد في العام 1984، والشهيد حسين عبيدات في العام 1992 في سجن "عسقلان".

فجوة بحثية في فضاء الأسرى الفلسطينيين والعرب خلال حرب النكبة وقبلها

تدوين- سوار عبد ربه

باحثون إسرائيليون تناولوا تلك الفترة

وأشار وزير الأسرى والمحررين السابق إلى أن بعض الباحثين الإسرائيليين استطاعوا أن يحصلوا على جزء من "الأرشيفات الإسرائيلية" كالباحث إيلان بابيه في كتابه الشهير "التطهير العرقي" وخصص فصلا كاملا عن الاعتقالات التي جرت في حرب 1948 كما تحدث عن النهب والسلب والمعاملة القاسية. إضافة إلى أكثر من كاتب إسرائيلي استطاعوا أن يصلوا إلى بعض الوثائق من الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية وغطوا بعض جوانب هذه الفترة، كالكاتب دان ياهف في كتاب "ما أروع هذه الحرب"، الذي تناول فيه معاملة جيش الاحتلال للإنسانية والوحشية مع المعتقلين الفلسطينيين بينهم الأطفال والمدنيين.

وخلص قراقرع إلى إشارة بعض الباحثين سواء العرب أو "الإسرائيليين" إلى تلك الفترة، إلا أنه غير كافٍ ويحتاج إلى بحث شامل ومتكامل ودقيق لتأريخ مرحلة مهمة وفاصلة في تاريخ القضية الفلسطينية.

وحول سؤاله عما إذا كانت الأرشيفات المسروقة والمشتتة، سببا في منع الباحثين من تغطية هذا الجانب، أوضح قراقرع لتدوين أن الكثير من أرشيفنا نهب وغير متاح، لكن على الباحث أن يسعى من خلال الرواية الشفوية أو البحث عن مصادر وطرق مختلفة سواء عربية أو عبرية أو أجنبية.

وفيما يتعلق بدور المؤسسات الرسمية والمعنية في شؤون الأسرى، أشار عيسى قراقرع إلى أن المكتبة الوطنية التي يرأسها، أطلقت هذا العام مسابقة في الأبحاث تركز على الأبحاث والدراسات المتعلقة في هذه الفترة من أجل جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات، داعيا الباحثين للاجتهاد من أجل تغطية الجوانب التي لم تغطى بعد في الأبحاث والدراسات.

الذي ورثته سلطات الاحتلال تجاه شعبنا الفلسطيني. وتبين في أحد الأبحاث الحديثة التي كتبها المؤرخ الفلسطيني وديع عواودة بالاستناد إلى شهادات من معتقلين أعتقلوا خلال الحرب، أن الظروف التي عاشها المعتقلون آنذاك كانت قاسية، ما يعني أن النكبة كانت ذات اتجاهين، الأول: السيطرة على الأرض والتطهير والطرء، والثاني حملات الاعتقال الواسعة وارتكاب جرائم حرب مع المعتقلين من خلال القتل أو الطرد خارج البلاد.

وحول أهمية تأريخ تلك الفترة لبناء رواية فلسطينية متكاملة الأركان، قال قراقرع: "من أجل أن نبني روايتنا الفلسطينية وأن نستكمل كل أركان الرواية الفلسطينية، يجب التركيز على تلك الفترة في الكتابات والأبحاث. وتوجه قراقرع بدعوة إلى كل الباحثين والكتاب لتناول تلك الفترة، من خلال التنقيب في أرشيف الجيش البريطاني والأرشيف البريطاني عموما.

أدبيات مفقودة أرخت لتلك الفترة

ويعد المفكر الفلسطيني خليل بيدس (-1875 1949) أول من وضع كتابا في أدب السجون بعنوان "حديث السجون"، تحدث فيه عن فترة اعتقاله في سجون السلطات البريطانية، والتعذيب والإعدامات التي رافقت تلك الفترة، إلا أن الكتاب ضاع في زحمة أحداث حرب عام 1948، كما كتب سلسلة مقالات نشرها في مجلة النفاثس العصرية التي أسسها في حيفا عام 1908.

إضافة إلى المؤرخ عادل زعيتر الذي اعتقل أيضا في السجون البريطانية وأسس أول جمعية للعناية بالمعتقلين الفلسطينيين وبالتالي تحدث عن الظروف الصعبة التي عاشها الأسرى في السجون وأيضا عن ظروف عائلاتهم، وفقا لقراقرع.

حظي الأسرى الفلسطينيون والعرب المعتقلين لدى الاحتلال منذ عام 1967، بنصيب وافر من الدراسات والكتب والأبحاث التي أرخت تلك الفترة، سواء إحصائيا، أو من خلال البحث في ظروف الاعتقال والسجن، إلا أنه بمراجعة الفترة التي سبقت ما يطلق عليها "النكسة"، خاصة الفترة الواقعة ما بين 1948-1949، خلال حرب النكبة، وفي زمن فلسطين الانتدابية أيضا، يلاحظ أن هناك فجوة بحثية في تأريخ هذه المرحلة، التي بالكاد تذكر في الدراسات المعنية في موضوع الأسرى.

هذه الفترة أطلق عليها وزير شؤون الأسرى والمحررين السابق عيسى قراقرع "الفترة الغائبة"، إذ قال في لقاء خصص مع تدوين: "الدراسات التاريخية لم تتطرق إلى موضوع أسرى الحرب الفلسطينيين والعرب الذين أعتقلوا خلال سنوات الحرب 1948-1949، إلا بإشارات محدودة وعابرة وتكاد لا تذكر.

ويرى الوزير السابق أن مسؤولية توثيق هذه الفترة، وكذلك زمن الاحتلال البريطاني تقع على عاتق الكتاب والباحثين الفلسطينيين؛ لأنها تعتبر من أهم الفترات في التاريخ الفلسطيني.

وتعود أهمية البحث في فترة الاحتلال البريطاني لكونها أسفرت عن آلاف المعتقلين الفلسطينيين الذين قاوموا الانتداب ووعد بلفور والإجراءات البريطانية والصهيونية، والاستيطان الذي كانت بريطانيا تشجع اليهود عليه، وعلى الهجرة واستملاك أراضي العرب، كما أنها فترة شهدت عدة ثورات كبيرة كالبراق وثورة 1920، 1933، 1936 أسفرت كلها عن آلاف المعتقلين الذي زجوا في السجون البريطانية وحكم على مئات الثوار الفلسطينيين بالإعدام.

وبحسب قراقرع، لا يوجد حتى إحصائية عن أرقام المعتقلين آنذاك، إلا أن شهادات بعض الباحثين أكدت وجود آلاف المعتقلين في حينها.

ومن الأسباب التي تجعل التأريخ لفترة الحرب (1948-1949) مسألة في غاية الأهمية بحسب وزير الأسرى السابق؛ أن خلال قيام العصابات الصهيونية بتدمير القرى وتهجير آلاف اللاجئين، جرى اعتقال ما يقارب 12 ألف أسيرا في السجون التي ورثتها "إسرائيل" عن بريطانيا بعد خروجها، إضافة لعملها على إنشاء سجون جديدة لاستيعاب عدد المعتقلين من كافة فئات الشعب الفلسطيني.

معاملة وحشية

وبحسب الشهادات، كانت معاملة العصابات الصهيونية التي سيطرت على المعتقلين وأشرفت على السجون وحشية جدا، إذ لم تتوفر في حينها أدنى المقومات الإنسانية والمعيشية. وقال قراقرع في لقاءه مع تدوين في هذا الجانب إن عصابات الأرغون وشتريرم هم من سيطروا على السجون آنذاك، وبالتالي جرى إعدام الكثير من المعتقلين داخل السجون، وكانت السياسة الإسرائيلية في التعامل معهم إما بالإبقاء على اعتقالهم أو طردهم، ما يعني أن العديد من المعتقلين طردوا خارج البلاد كجزء من سياسة التطهير العرقي والتطهير



ندوين

منصة ثقافية، أطلقتها صحيفة الحدث، لترصد العمل الثقافي في فلسطين وتأثيراته والمؤثرات فيه. تسعى "ندوين" إلى إتاحة المجال أمام المهتمين بالحقل الثقافي في فلسطين وفي الشتات لتدوين تجربتهم الثقافية، إيماناً بأهمية التوثيق والكتابة الثقافية والفعل الثقافي في فلسطين، ودوره في تشكيل الهوية الفلسطينية.

لكي لا نظل ضيوفا على قضيتنا

بقلم: نبيل عمرو



وأهم تقصير من جانبنا هو ترك رصيدنا على تلقائيته دون عناية، وبدون أن نخدمه بما يحتاج كي ينتج فاعلية مؤثرة، وحجر الأساس فيه هو الأرض التي نقف عليها ونتغذى منها، وهي ما نسميه بالوضع الداخلي أي البيت الذي نعيش فيه ويتحتم علينا أن نحمله كي يحمينا، وهذا البيت إن لم نحسن أرضيته وجدرانه وأبوابه ومحيطه فيظل كثقب واسع في إناء لا إمكانية لديه كي يجمع ماء، وما دما لم ننتبه لهذا البيت الذي يأوينا ويحمينا ويوفر لنا قاعدة انطلاق آمنة نحو مستقبل أجيالنا، فسنظل كما نحن الآن.. مجرد ضيوف على قضيتنا ومتسولين لقوت يومنا ونادبين حظنا ونحن ننتظر من يحسن إلينا ولو بدعوة لاجتماع.

قدراتنا.. وأبدأ بالمادية منها.. ثم ما يوازيها ويدعمها من سياسية ومعنوية.

أولاً.. القوة البشرية على أرض الصراع، ولا يقاس تأثيرها بالعدد أو ما يتوفر من سلاح وإنما باستحالة هضمها من قبل الخصم، مهما أوتي من قوة تبدو متفوقة على المستوى المادي، إلا أنها عديمة القدرة على الحسم، فماذا بوسع الخصم أن يفعل بملايين البشر التي تعيش على أرضها، وإن أجمعت على أمر فهو رفض الاحتلال واستحالة التعايش معه.

ثانياً.. قوة الحياة... واقتنائها بالنزعة الأدمية نحو الحرية والاستقلال والكرامة، ومقياس هذه القوة وتأثيرها يحدده الخصم على نحو أدق مما يحدده أصحابها، ذلك أن الخصم المتفوق عسكريا واقتصاديا وتحالفيا.. لا يتوقف عن الشكوى من أذى احتلال شعب آخر، والشكوى كذلك من استحالة ترويض هذا الشعب تحت أسقف التفوق ومقايضة الحقوق الأساسية بالتسهيلات السطحية، التي تتبخر بفعل نزوات وزير أو تطلعات جنرال. قوة الحياة عند الفلسطينيين بنت بلدا واحتفظت بوطن رغم الاحتلال وقوة الموت عند الإسرائيليين أنجبت قلما دائما، وابتعادا عن الشعور بالأمن والأمان، رغم أن لا أف 35 لدى الفلسطينيين.

ثالثاً.. تفوق الفلسطيني في حرب الصورة والرواية، وهذا التفوق وفره سموتريتش عراب حريق حوارة، ووفره بن غفير متبني مذبحه الحرم الإبراهيمي قبل عقود من خلال إحياء ذكرى القاتل وتصويره كقديس. ويوفره كل يوم استمرار الاحتلال الوحيد الدائم في القرنين العشرين والواحد والعشرين.

صحيح أن الرواية والصورة لا توفر دبابات ومدافع وطائرات حربية، ولكنهما يجندان حلفاء إن لم يقدروا على الحسم فهم قادرون على جعل القضية العادلة على قيد الحياة.

غير أن ما لدى الفلسطينيين من قدرات وهذا خلل ينبغي أن نقر به ينقصها التنظيم وحسن الإدارة والمتابعة والتطوير،

كم تساوي في ميزان القدرات والتأثير؛ تأخذ.

هذه هي معادلة السياسة، منذ بداية التاريخ والصراعات والحروب حتى أيامنا هذه إلى ما لا نهاية.

تتغير الأشكال والأدوات ويظل الجوهر واحدا.. حتى الحقوق ومهما كانت محسومة لمصلحة طرف فإنها تظل خاضعة

لميزان القدرة، فمن يملكها يكون ما يحوزه هو الحق، ومن لا يملكها فلا حق له.

وبالنسبة لنا.. ففوق مبدأ الحق والباطل، وبمراجعة لوقائع التاريخ وحقائقه، فالحق بالمعنى الأخلاقي والقانوني معنا بلا جدال، أما دعم هذا الحق بالقدرات فهذا ما زلنا نفتقر إليه.

في حالتنا مع إسرائيل فالقدرة لا تقاس بما هو متوفر من سلاح واقتصاد وتحالفات، فالتفوق الإسرائيلي في هذه الأمور يبدو كاسحا، إذا ما قورن بين البندقية محلية الصنع والـ أف 35 التي توصف بأقوى وأهم طائرة حربية في العالم، وإذا ما قورنت القوة الاقتصادية والمالية الإسرائيلية بما يقابلها على الجانب الفلسطيني..

غير أن هذا الميزان يكون قوي التأثير في حالة هي ليست الحالة الفلسطينية، ما يحتم على الطرف الفلسطيني أن ينتبه لقدراته، وأن يحسن استخدامها وهذا هو حجر الأساس الذي إن لم يوفر انتصارا على الخصم، فيوفر قدرات جديدة لعدم الانهزام أمامه، وفي زمن التسويات (ونحن فيه) فلا خوف علينا من الانهزام أي الاستسلام، وينبغي أن نبعد الخوف على حقوقنا، التي هي المبرر المنطقي لكل ما ندفع لقاء الحفاظ عليها وتحقيقها.

ومن دون مبالغة أو شطط في التقدير والحساب فهذه هي

الحدث الفلسطيني

صحيفة شهرية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس التحرير: رولا سرحان
المدير العام: طارق عمرو

بيزيت، شارع عطارة

صندوق بريد 31، فلسطين

هاتف: +970 2 281 5372

فاكس: +970 2 281 5376

alhadath@alhadath.ps

www.alhadath.ps

facebook.com/alhadathps

https://twitter.com/Alhadath_news1

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

الحدث الفلسطيني

زوروا موقعنا الإلكتروني

www.alhadath.ps

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathps

https://twitter.com/Alhadath_news1

عربي
» إكسترا

افتح حساب "عربي إكسترا"
عبر تطبيق "عربي موبايل"

برنامج "عربي إكسترا"
مزايا خاصة للموظفين
المحولة رواتبهم



Arabi-Mobile
حمل التطبيق عبر:



لمزيد من التفاصيل
يرجى مسح الـ QR code أعلاه

البنك العربي
ARAB BANK



النجاح مسيرة

الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333

بالتل وجوال Ooredoo
1800333333

f t y l i n | arabbank.ps